

PROVISIONAL

A/47/PV.41
18 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والأربعين

المعقدة بالمقبر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس : الجماهيرية العربية الليبية السيد الحضيري
(نائب الرئيس)

التنمية الاجتماعية : (١) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة [٩٣] (تابع)

المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة
العمل الدولية للشيخوخة :

- ١١ تقريراً الأمين العام
١٢ مشروع القرار

منح مركز المراقب للمنظمة الدولية للهجرة في الجمعية العامة : مشروع
القرار [١٢٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحاضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فینبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الـ :
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services,
the room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
من المحضر .

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد الحضيري (الجماهيرية

العربية الليبية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (١) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة

المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل
الدولية للشيخوخة :

١١ تقريرا الأمين العام (A/47/339 A/47/369 و

١٢ مشروع القرار (A/47/L.5/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الجمعية العامة ، وبموجب
القرار المتخذ في جلستها العامة الثالثة ، وعملا بالقرار ٩١/٤٦ ، تعقد هذا الصباح
ثالث جلساتها العامة المكرمة للمؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة والاحتفال
بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وذلك تحت البند الفرعى (١)
من البند ٩٣ من جدول الاعمال .

السيد رودريغز كاستيدو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن
اسبانيا ، بوصفها عضوا في المجموعة الأوروبية ، تؤيد البيان الذي أدى به ممثل
المملكة المتحدة نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية . وبالرغم من ذلك ،
أود أن أدلّي ببعض التعليقات ، مركزا بصورة محددة على محيطنا الوطني .

أود ، في المقام الأول ، أن أعرب عن مدى سرور وفد اسبانيا وهو يشارك جميع
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة ، والذي
نحتفل في أثنائه بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . وهذه
المناسبة لا تسمح لنا فقط بتقييم الاهداف التي تم تحقيقها خلال السنوات العشر
الماضية ، وإنما تتيح لنا أيضا تحديد أهداف جديدة للخمسينيات تستجيب لمطالب
وتطلعات هذه الشريحة المتزايدة الأهمية من سكاننا .

ونود في هذا المحفل أن نقدم وصفا للجهود التي بذلتها بلادي في السنوات الأخيرة بغية تحسين الظروف المعيشية للمستنين ، والتحديات التي أخذنا على أنفسنا التصدي لها خلال العقد الذي ينتهي في سنة ٢٠٠٠ .

في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، وكما يبين لنا تقرير الأمين العام ، نشهد في كافة أنحاء العالم ، وخصوصا في المجتمعات الأكثـر تقدما ، عملية تقدم السكان المطرد نحو الشيخوخة بشكل لا مثيل له في تاريخ البشرية . ولذلك يبدو أن "عصر الشيخوخة العالمية" قد بدأ .

وهذه هي أيضا الحالة الديمografية في اسبانيا . إن بلادنا تشيخ ، وتشيخ بوتيرة متزايدة . فمتوسط العمر المتوقع هو ٧٨ سنة ، وهو من بين أعلى المتوسطات في العالم ، ومعدل المواليد يمثل ١,٤ طفل لكل امرأة ، وهي الآن من بين أدنى المعدلات . ويتضمن الهرم السكاني الاسباني عددا متزايدا من المستنين مع نسبة متزايدة من كبار السن بالنسبة لمجموع السكان ككل . وفي حين أن عدد الأشخاص الذين تخطوا سن الـ ٦٥ كان يمثل في عام ١٩٦٠ ، ٨,٢ في المائة من سكاننا ، فإن النسبة في عام ١٩٩٠ قد وصلت إلى ١٣,٤ في المائة ، وسوف تستمر في النمو في السنوات القادمة . وتشير التوقعات إلى أنها بحلول عام ٢٠٠٠ ستشكل ١٦ في المائة من مجموع السكان ، بينما سيشكل الذين يتجاوزون من الـ ٦٠ ، ٢٠ في المائة من المجموع الكلي للسكان .

ولم يقتصر الأمر على ازدياد عدد السكان البالغين من العمر أكثر من ٦٥ عاماً ونسبتهم من المجموع الكلي ، بل ازدادت أيضاً شيخوخة السكان الأكبر سناً ، فمن بين كل خمسة أشخاص في أي بلد يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة يوجد شخص عمره ٨٠ سنة أو أكثر .

وخلال الثمانينات واجهت إسبانيا بحزم هذه التحديات ، مستلهمة روح خطة العمل الدولية التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا . في إسبانيا ، يحصل جميع كبار السن الذين لا يحققون دخلاً كافياً على معاش تقاعدي ، بغض النظر عمّا إذا كانوا قد دفعوا أم لم يدفعوا الحد الأدنى من الاشتراكات الضرورية لاستحقاقهم المعاشات التقاعدية . وهذا يعني أننا حققنا في بلادي شمولية المعاشات التقاعدية بالنسبة للسكان المسنين . وقد بذل مجهد ضخم من أجل تحقيق زيادة ملحوظة في جميع المعاشات التقاعدية ، ورفعها دائماً بصورة أسرع من نسبة غلاء المعيشة ، حتى في الظروف التي تتعرض فيها الميزانية لاقتطاعات في الإنفاق العام .

وقد حققنا طابعاً شموليَاً للرعاية الصحية ضمن النظام الوطني للمحة العامة بحيث أصبح من الممكن لجميع الأشخاص المسنين حالياً أن يتمتعوا بالحق في الرعاية الصحية الأولية وفي المستشفيات والحصول مجاناً على الأدوية . ولقد ترسخت على مر العقد خدمات اجتماعية جديدة وبرامج للمسنين لتلبية احتياجاتهم ومطالبيهم الجديدة ، مثل المعونة المنزلية المختلفة وبرامج الإجازات المدعمة ، ومصحات الحمامات الساخنة ، والإقامة المؤقتة في مراكز سكنية . وفي الوقت ذاته ازدادت المعدات والخدمات - مثل المراكز السكنية ، ومراكز الانشطة اليومية وخدمات المساعدة المنزلية ، والأنشطة الثقافية والترفيهية - زيادة ملحوظة ، مما حسن بشكل ملحوظ نوعية الرعاية ومستوى تدريب المهنيين العاملين في هذا القطاع .

وقد تعززت الحركة التعاونية ومشاركة المسنين في جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بتحقيق السياسات الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات والمطالب الناجمة عن الشيخوخة . والدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في بلدنا له أهمية حاسمة في تحقيق هذه الأهداف . وعلى الرغم من أن هذه

(السيد رودريغز كاستيدو ، إسبانيا)

المنظمات ازدهرت في العقد الماضي ، فيما زال أمامنا الكثير مما ينبغي تحقيقه ، ولاسيما فيما يتعلق بمشاورة المسؤولية مع الحكومة في تطوير اجراء ايجابي ييسر الاندماج الكامل .

ولكن لازال هناك احتياجات لم يتم الوفاء بها في بلادي . فهناك حالات من عدم المساواة فيما بين المسنين ، وأوضاع لا تتسم مع تشميتشا الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وواقع الامر أنه على الرغم من الزيادة الملحوظة في مستوى الامان الاقتصادي ، لايزال هناك مسنون يدخلون منخفضة ؛ ومسنون يعيشون في مساكن غير مرحلة أو مجهزة بصورة ردية ؛ ومسنون يعانون من مستوى صحي متدهور أو يعيشون ، لعدد من الاسباب ، في وحدة ومهمنين .

ان ظاهرة الشيخوخة ذاتها واعتماد الامم المتحدة لخطة العمل الدولية للشيخوخة يدفعان بنا إلى استخلاص أنه لابد من اعتماد خطة متكاملة بأهداف جديدة تراعي زيادة الخدمات وتحديثها ، وتخصيص موارد كبيرة لتوفير الرعاية والتأهيل للفئة الاكثر تعرضا للخطر - وبعبارة أخرى للطاعنين في السن .

ولهذا السبب عكفنا منذ عام ١٩٨٨ على وضع خطة وطنية للشيخوخة لتشكل اطارا يمكن فيه ل مختلف المنظمات والادارات العامة ونقابات العمال والمنظمات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمبادرة الخاصة أن تصمم بنفسها برامج تحقق أهدافنا بشكل تدريجي .

وفي وضع هذه الخطة ، أخذنا في الاعتبار نتائج البحث السوسيولوجي الدقيق وتوصيات الأساتذة الجامعيين والخبراء ، واسهامات الزعماء السياسيين ، واقتراحات رابطات المسنين والمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال ومؤسسات أصحاب العمل ، وراعينا أيضا التوجيهات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تدتمي إليها إسبانيا ، ولاسيما ، كما قلت من قبل ، تلك الصادرة عن الامم المتحدة من خلال خطة العمل الدولية للشيخوخة .

ولهذا السبب يمكن القول بان سنة ١٩٩٣ ، وهي السنة التي تمت فيها الموافقة على الخطة الوطنية للشيخوخة ، كانت تمثل الذروة ، وتحققت فيها ثمرة الجهد التي بذلناها منذ ذلك الحدث العظيم وهو انعقاد الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا في عام ١٩٨٢ . كما أنها في الوقت ذاته نقطة انطلاق نحو سنة ٢٠٠٠ بسبب هذا الحدث العظيم الآخر الذي نحتفل بهاليوم ، المؤتمر الدولي المعنى بالشيخوخة .

ان الاهداف الرئيسية لخطتنا ، التي يمكن ان تساعدهم ايضا على جعل مسألة الشيخوخة موضوع مناقشة عامة واسعة ، هي أساسا كما يلي :

رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية والاسهامات التقاعدية الأخرى بشكل يضمن زيادتها تلقائيا على أساس غلاء المعيشة ؛

ضمان وضع نظام للاستحقاقات لا يقوم على الاشتراكات لكل من يتجاوز سنهم ٦٥ سنة وليس لديهم موارد مالية كافية ، وتقديم معاشات تكميلية للذين تتتجاوز اعمارهم ٨٠ عاما والذين فقدوا استقلاليتهم ؛

النهوض بصحة المسنين وتحسين رفاهتهم الجسدية والنفسية والاجتماعية ؛
كفالحة الرعاية والمعونة الوقائيتين للمسنين ، عن طريق الرعاية الصحية اللازمة - الاولية وفي المستشفيات ، وذلك في اطار النظام الصحي الوطني ؛
تقديم خدمات اجتماعية مناسبة للاستجابة لاحتياجات المسنين ، والنهوض ، في
المقام الاول ، بتطوير الخدمات التي تعزز قدرتهم على العيش باستقلالية والبقاء في
منازلهم ومواصلة العيش في بيوتهم المعتادة ، الامر الذي يحتاج من اجله إلى شبكة
واسعة من الموارد ، وتدريب كاف للمهنيين القائمين على تقديم هذه الخدمات ؛

لزيادة المعرفة بالجوانب الاجتماعية لشيخوخة السكان ، وتقدير الجميع ... مع اعترافهم بالقيم والتراث الثقافي للأشخاص الذين وصلوا إلى من متقدمة ؛ لتيسير وصول المسنين إلى القيم الثقافية وتعزيز استخدامهم الخلاق لوقت الفراغ لتحسين نوعية حياتهم وقدرتهم على الشعور بخايبتهم .

ولاشك أن وضع هذه الخطة وتحقيق أهدافها تدريجياً سيساعدان على ترميم نسيط لحماية المسنين ومشاركتهم واندماجهم في المجتمع الذي يশتملون فيه ، وصيغة زمان الاستراتيجيات التي تشجع على تشريف وتعزيز تنفيذ سياسة متكاملة يمكنها أن تتيح مواطنة كاملة لمجموعة هامة من الأشخاص لا تعني منهم المتقدمة أن يكون حظهم من الحقوق أقل .

إن السنة التي تحتفل فيها بالذكرى العاشرة ، العقد الأول ، لخطة العمل الدولية ، لشيخوخة توشك على الانتهاء . وستقربنا السنوات العشر المقبلة من عصر الشيخوخة . خلال العقد الأول من خطة العمل حققنا وعياناً متزايداً بمشكلة الشيخوخة وإمكانيات المسنين ، ولاحظنا زيادة في عدد ونطاق الأنشطة . وفي عام ١٩٩٣ ، السنة التي تمثل نهاية العقد ، نرى أنه كانت هناك استجابة واسعة النطاق على جميع المستويات . إن الهدف هو ضرورة أن تشكل الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعقد التسعينات استراتيجية عملية لتحويل طاقتنا واهتمامنا وحماسنا ومعرفتنا المتخصصة وخبرتنا إلى مهام تحظى بال الأولوية .

وأيضاً في إطار خطتنا الوطنية بشأن الشيخوخة ، التي تشكل استراتيجية ... المعقد المسبق ، أود أن أذكر قليلاً من المهام التي تتطلع بها بلادي فعلاً ، أو مستطرد بها في المستقبل القريب .

تعزيز آليات التنسيق بشأن الشيخوخة على المستوى الوطني ، بوضع ورصد الاستراتيجية التي ستتيح لتحقيق فعالية السياسة الاجتماعية التي رسمناها خلال الخطة ؛ الشهوض بمشاركة كبار السن ، على مستوى الفردي والجماعي ، في جميع الأنشطة الاجتماعية ، وبالتحديد في رسم ومتابعة برامج وضع السياسة التي تؤثر عليها . وبقية

(السيد رودريغز كاستيدو ، أسبانيا)

تجمیع المبادرات والاسهامات من مختلفة الارابطات ، مندوشة مجلس دولة للمهنيين يكـون بمثابة جهاز للتمثيل والمشاركة ،

تبني الحوار والتکامل بين الاجيال ، من ناحية بفرض التشجیع على استخدـام الشروـة الثقافية لدى المـهـنـيين وتحـسـين صورـتـهم الذاتـیـة ، ومن شـاـحـیـة اخـرـى لـضـمان الاندماـج الـأـمـلـلـلـلـمـهـنـيينـ فـيـ مجـتـمـعـاتـهـمـ ،

وضع برامج وطنية للتدريب والبحث فيما يتصل بالشيخوخة والمشاكل المتعلقة بالسن . وفي هذا السياق تـرـیدـ أنـ نـكـفـلـ توـفـيرـ الـسـتـهـیـلـاتـ للـتـدـرـيـبـ المـهـنـيـ وـالـدـرـاـسـةـ والـبـحـثـ المـهـنـيـنـ فـيـ مـجـالـ المـوـضـوـعـاتـ الـمـتـصـلـةـ بـالـشـيـخـوـخـةـ وـكـبارـ السـنـ ، كـأسـانـ لـإـرـسـاءـ وـتـعـزـيزـ تـدـابـيرـ السـيـاسـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـسـتـهـدـفـ المـهـنـيـنـ ،

وضع برامج تعاون . لقد اضطلعت بلادي في السنوات الاخيرة بعدد متزايد من النشطة في مجال التعاون وال العلاقات الدولية ، وبخاصة في المنطقة الـايـبـيـرـيـةـ الـاـمـرـيـكـيـةـ . وقد وضـعـتـ أـسـبـانـيـاـ ، باـعـتـبـارـهـاـ جـزـءـاـ مـنـ الـمـجـتـمـعـ الـايـبـيـرـيـ الـاـمـرـيـكـيـ ، برـامـجاـ حـكـومـيـاـ دـولـيـاـ لـلـتـعـاوـنـ الشـنـائـيـ . وـذـلـكـ البرـامـجـ الـتـيـ يـعـدـ جـزـءـاـ مـنـ إـطـارـ التـعـاوـنـ الـتـيـ وـضـعـهـ الـمـؤـتـمـرـ الـحـكـومـيـ الدـولـيـ الـايـبـيـرـيـ الـاـمـرـيـكـيـ 1991ـ توـفـيرـ الرـعـایـةـ لـلـمـهـنـيـنـ وـالـمـعـوقـيـنـ ، الـتـيـ عـقـدـ فـيـ مـدـرـيـدـ فـيـ شـهـرـ آـيـلـولـ/ـسـبـتمـبرـ 1991ـ يـنـهـيـ بـالـمـسـاعـدـةـ الـفـنـيـةـ ، وـتـدـرـيـبـ الـمـهـنـيـنـ ، وـتـقـدـيمـ منـعـ السـفـرـ لـفـرـضـ زـيـاراتـ الـعـمـلـ وـالـدـرـاـسـةـ فـيـ أـسـبـانـيـاـ .

وبـماـ يـتـفـقـ مـعـ نـتـائـجـ الـمـؤـتـمـرـ ، أـعـدـ وـثـيقـةـ بـشـانـ السـيـاسـاتـ الـخـاصـةـ بـالـرـعـایـةـ الـمـتـکـالـلـةـ لـلـمـهـنـيـنـ وـالـمـعـوقـيـنـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ الـايـبـيـرـيـةـ الـاـمـرـيـكـيـةـ ، وـسـتـقـدمـ إـلـىـ السـمـوـاتـ الـعـلـىـ الـمـؤـتـمـرـ الـثـانـيـ الـتـيـ سـيـعـقـدـ فـيـ قـرـطـاجـةـ -ـ بـكـولـومـبيـاـ ، فـيـ الـفـترةـ مـنـ ٣٠ـ إـلـىـ ٣٢ـ تـشـرـيـنـ الـأـوـلـ/ـاـكـتوـبـرـ 1992ـ .

وسـيـدـرـسـ الـمـؤـتـمـرـ الـثـانـيـ أـيـضاـ مـشـرـوعـ دـسـتـورـ لـشـبـكـةـ اـيـبـيـرـيـةـ -ـ اـمـرـيـكـيـةـ لـلـتـعـاوـنـ التـقـنـيـ فـيـ توـفـيرـ الرـعـایـةـ لـلـمـهـنـيـنـ وـالـمـعـوقـيـنـ . وـسـيـهـلـ ذـلـكـ الصـكـ دونـ شـاءـ تـبــادـلـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـخـبـرـةـ وـالـمـسـاعـدـةـ الـتـقـنـيـةـ وـالـتـدـرـيـبـ الـمـهـنـيـ .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تقديرني للأمم المتحدة على جهودها في مجال الشيخوخة ، وأن أؤكد مجدداً تأييد بلادي لجميع الأهداف التي تسع المنظمة إلى تحقيقها في العقد الذي ينتقل بنا إلى عام ٢٠٠٠ ، وأن أؤكد للجميع أن إسبانيا ستواصل إيلاء أولوية لمشاكل المسنين ، وأن أعرب ، ثانية عن وفدي إسبانيا ، عن أطيب التمنيات للمساعي التي توحدنا هنا جميعاً .

السيد جلال (مصر) : تحتفل الأمم المتحدة اليوم بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . وهو احتفال واجب وضروري . لقد أعطى المسنون من خلاصة جهدهم وشبابهم ، لأوطانهم خاصة ، وللمجتمع الدولي عامة . لذلك حق علينا أن نهتم بأمرهم وقد دخلوا مرحلة جديدة من مراحل العمر ، تتطلب وتنفرض عليهم أعباء مختلفة عن تلك التي تحملوها في مرحلة سابقة ، إن قضية المسنين هي قضية في غاية الأهمية لا يكفي من اعتبار : الأول ، أنهما تتعلق بقطاع معين من المجتمع ضمن من يطلق عليها القطاعات المعرضة ، ومن ثم فإن الواجب ، بل الضرورة ، تقتضي أن يحظى هذا القطاع باهتماماً .

الثاني ، إنها تتصل بمبدأ أساسى من المبادئ الإنسانية التي تحرض عليها جميرا وهو مبدأ الوفاء . ويقتضى هذا الوفاء إلا ننسى الجميل لمن أدهوه . وهؤلاء الشيوخ ساهموا في بناء صرح الوطن طوال عمرهم . وأجدر بهم وبمن يأتى من بعدهم أن يعبروا عن هذا الوفاء بطريقة عملية .

الثالث ، إنها تتصل بقضية تعاقب الأجيال في المجتمعات ، ودور كل جيل ومسؤوليته نحو من سبقه ومن يتلذثه من الأجيال .

وقد اهتمت مصر ، حكومة وشعبا ، بالمسنين من أبنائهما ، اتصالاً بدورهما الحضاري والثقافي ، وبتقاليدهما الدينية التي تجعل احترام الكبير ورعايته فريضة على أسرته وعلى مجتمعه على حد سواء . واهتمت التشريعات الحكومية بمنع تسهيلات خاصة في السفر والانتقال للمسنين من حيث أولوية حمولهم على مقاعد وتذاكر مخفضة . كما منحت للشباب الذين يعولون أسرهم المسنة اعفاء من أداء الخدمة العسكرية ليتمكنوا من رعاية والديهم المسنين . كما أصدرت مصر قانونا يجعل لكل مواطن على أرض مصر الحق في الحصول على معاش خاص ، حتى ولو لم يكن موظفا في الحكومة .

وتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات رعاية خاصة للمسنين ، وتعمل على تطبيق خطة العمل الدولية للشيخوخة ، خاصة إن عددهم يتزايد عاما بعد آخر ، نظراً للتقدم في الرعاية الطبية وارتفاع مستويات المعيشة .

وتعمل الأجهزة المختلفة في مصر على الاستعانة بالمسنين الذين يلفوا من التقاعد بصفة استشارية في الأجهزة الثقافية ومراكز الابحاث والجامعات ، حتى لا تضيع خبراتهم التي اكتسبوها على مدار السنين ، وحتى يمكن تحقيق التواصل في مجال الخبرة والمعرفة بتعاقب الأجيال .

ان الاعتراف العالمي بالجهود والمساهمات التي أداها المسنون ، تمثل أقل تقدير يمكن أن نقدمه إلى هؤلاء الذين ضحوا بسنوات ثرية وخصبة من حياتهم من أجل أبناء أوطانهم . وقد أنشأت مصر ، منذ أكثر من ٢٠ عاما ، نوعين من الجوائز تمنح سنوياً لمثل هذه الشخصيات . الأولى تسمى الجائزة التشجيعية ، وتحتاج لجبل الشباب من

العلماء والباحثين والمفكرين . والثانية تسمى الجائزة التقديرية وتمنح لجبل الشيوخ الذين أسهموا إسهامات ضخمة في أي من الميادين العلمية والأدبية . وقد حصل الكاتب المصري والعربي الكبير نجيب محفوظ الذي يبلغ من العمر حالياً ٨٢ عاماً على هذه الجوائز المصرية ، وأضيف له تكريم جديد في عام ١٩٨٨ ، عندما قررت الأكademie السويدية منحه جائزة نوبل للآداب لعام ١٩٨٨ . وهذا نموذج للتكرم الذي يجب أن يحظى به المسنون .

السيد بيلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي ليشعر بسعادة بالغة إذ يشارك في الذكرى العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة . إن الاحتفال بهذا الحدث ، وكذلك الأنشطة التي نظمت على الصعيدين الوطني والدولي للاحتفال باليوم الدولي للمسنين ، دليل على عزم المجتمع الدولي على تمكين المسنين في مجتمعاتنا من البقاء والتطور والمشاركة .

ويفضل هذا المبدأ الذي يعزز بقاء المسنين ورعايتهم ، من المتوقع أن يزداد عدد المسنين بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ، وبخاصة في البلدان النامية التي تشهد زيادة في متوسط العمر المتوقع نتيجة ازدياد وعي المجتمعات بضرورة حماية مواطنها المسنين وتلبية احتياجاتهم الصحية .

لقد اتخذت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ سلسلة من التدابير الهادفة إلى تهيئة المجتمعات للتعامل مع شيخوخة سكانها في المستقبل ، ووفدي يقدر ذلك أعظم تقدير . وقد شملت هذه التدابير خطة العمل الدولية للشيخوخة التي أنشئ في إطارها المعهد الدولي للشيخوخة في مالطا ، والجمعية الأفريقية لعلم الشيخوخة ، ورابطة مندوق بانيان ، ومندوق الأمم المتحدة الامتناني للشيخوخة الذي أنشئ في عام ١٩٨٠ . لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بقضايا المسنين .

لقد انقضت ١٠ سنوات منذ اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة وإطارها المؤسسي ، وشهدنا في العام الماضي اتجاهًا إيجابيًّا تمثل في من المزيد من التشريعات الدولية بشأن المسنين ، عندما اعتمدت الدورة السادسة والأربعون للجمعية

العامة مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن . وهذه المبادئ التي تعالج مسائل مثل استقلال المسنين في المنزل وفي أماكن العمل ، ومشاركة كبار السن في المجتمع وفي وضع السياسات ، وتلقي الرعاية من الأسرة والمجتمع والمجتمعات المحلية ، وتحقيق الذات والموارد الترفيهية ، والكرامة والامن والحرية من الاستغلال أو سوء المعاملة ، تمثل توافقاً دولياً في الآراء بشأن المسائل الأساسية التي يجدر معالجتها في عملية دعم المسنين .

وإذ نأخذ بعين الاعتبار المشاغل التي ذكرتها آنفاً ، نود إن نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام ولوحدة الأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، على النهج الاستشاري الذي اعتمدته والتي يهدف إلى وضع استراتيجية عملية للستوlets من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ ، لتحسين تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة بشكل يصون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه لدى أوصاء مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن .

وحيث أن أحد الأهداف الأساسية للمناقشة الحالية هو الاعراب عن آرائنا حول الأهداف المحددة للمسنين بحلول عام ٢٠٠١ ، يرى وفدي أن أفضل نهج هو ذلك الذي جمع بين التخطيط الكلي والاستجابة العملية الجزئية في إدماج الأنشطة المتعلقة بالشيخوخة في المسار الرئيسي للأنشطة الانمائية . وسيتوقف النهج الذي سيجري تطبيقه ، بطبيعة الحال ، على مستوى التنمية في كل دولة . وفي الكاميرون تحبذ الحكومة الاستجابة العملية الجزئية في استخدام الموارد الشحيحة في إقامة نظام رعاية فعال للمسنين الضعفاء من خلال خطة وافية لمنع المعاشات التقاعدية ، وتحسين الحصول على مزايا الرعاية الصحية وتعليم الشباب العناية بذويهم من المسنين في إطار الأسرة . وما فتئ تدريب شباب المجتمع على الحفاظ على تقليد احترام موهاب وقدرات المسنين ، يمثل عنصراً هاماً للفاية في نظامنا التعليمي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الأهداف المحددة في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ تتافق تماماً مع طموحاتنا الوطنية بشأن هذه المسائل . كما أنها ، بالمثل ، تؤيد اقتراح الأمين العام الرامي إلى تنسيق البحوث وتعزيز التعاون في مجال الشيخوخة عن طريق تشكيل هيئات دولية من المتطوعين من كبار السن تعنى بالسلم والتنمية .

توفر السنوات القادمة فرصة وافية لتشذيب وتعزيز برامجنا للمسنين أثناء العقد الثاني من تنفيذ البرنامج العالمي للشيخوخة . والمناقشات التي متجرى في المؤتمرات القادمة ، كمؤتمر حقوق الانسان (١٩٩٣) ، ومؤتمر السكان (١٩٩٤) ، ومؤتمر التنمية الاجتماعية (١٩٩٥) ومؤتمر المرأة (١٩٩٥) ، والتي طلب الامين العام ان يكرس كل منها مكوناً حيوياً لمسألة الشيخوخة ، يتبين أن تسهم في هذا الهدف .

وأخيراً ، فإن مسألة الجدوى الاقتصادية لأنشطة الامم المتحدة الخاصة بالمسنين على صعيد المنظومة ، وأنشطة المنظمات غير الحكومية ، قد أثيرت فيما يتصل بتنفيذ برامج المسنين أثناء العقد المقبل . ونؤيد إقتراح الامين العام القائل بأن إيجاد مزيج ملائم من الأموال من الميزانية العادية والموارد الخارجية عن الميزانية أمر حيوي الاهمية لقدرة الامم المتحدة على توفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال الشيخوخة . وتحقيقاً لهذا الفرض ، يتبين أن ينسحب نفس المبدأ على تعزيز وحدة الشيخوخة في فيينا التي تتطلع بدور إستشاري بارز .

السيد وتنافا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ال العالمية للشيخوخة التي عقدت في فيينا في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في عام ١٩٨٢ ، قد إعتمدت خطة العمل الدولية للشيخوخة . وقد اعتبرت خطة العمل هذه بمثابة مكون لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الكبرى ، الدولية والإقليمية والوطنية ، التي تم وضعها إستجابة للمشاكل والاحتياجات العالمية الهامة . غير أن هدفها الأولي كان تعزيز قدرات البلدان على التعامل بفعالية مع الشيخوخة سكانها والاحتياجات الخاصة للمسنين فيها .

في عام ١٩٥٠ ، وفقاً لتقديرات الامم المتحدة ، كان هناك حوالي ٣٠٠ مليون فرد يبلغون من العمر ٦٠ سنة فأكثر في أرجاء العالم . ووفقاً لتقديرات الامم المتحدة ، سيكون هناك ، بحلول عام ٢٠٢٥ ، مايزيد على ١,١ بليوناً من المسنين . وهذه الخلفيية الديمografية تعني بالنسبة للنمسا أن التوزيع العمري لسكانها سيمر بتغيرات كبيرة في السنوات المقبلة . في حين عامي ١٩٨٦ و ٢٠١١ ، ستزداد مجموعة

المواطنين الذين يبلغون من العمر أكثر من 65 سنة بنسبة ٣٩ في المائة ، ومجموعة المواطنين البالغين من العمر ٨٥ سنة فأكثر متزداد بنسبة تصل إلى ٧٩ في المائة .

وكما هو الحال في البلدان الأخرى ، صيغت هذا التطور تحدياً معيناً على النمسا فيما يتصل بالقدرات الاندماجية للمجتمع . وبفيّة كفالة دخل لائق للمسنين ، يتعين على الأفراد النشطين من المجتمع ، أن يتحملوا أعباء متزايدة باطراد من مدفوعات المعاشات التقاعدية . إن التطور الإيجابي للأفراد الذين يعيشون فترات أطول ، بفضل التقدم الطبي والظروف الاجتماعية المحسنة ، وخاصة في أماكن العمل ، له أثر مالي هام على دفع المعاشات التقاعدية للمسنين ، لأن الأفراد سيتلقون المعاشات التقاعدية لفترات أطول من الزمن . ولابد من تمويل هذه المعاشات التقاعدية من القوة العاملة النشطة . ولكن هذا جانب هام واحد فقط من جوانب الشيخوخة التي تهم كل فرد تقريباً من أفراد المجتمع . وشمة عنصر آخر تمت مراعاته في فيينا في خطة العمل الدولية للشيخوخة بتشجيع الحكومات على تسهيل مشاركة كبار السن في الحياة الاقتصادية وفي المجتمع ، بهدف نقل المعرفة التي يكتسبها المسنون عادة ، إلى جيل الشباب . وبعبارة أخرى ، يتمنى أن يقوم المسنون كلما أمكن بدور ناقل لمهارات والمعلومات والمعرفة . والمساعي المبذولة للبقاء على مهارات ومؤهلات كبار السن في سوق العمل تصطدم في الحياة العملية بسلوك بعض أرباب العمل : فهم يستخدمون عادة قوة عاملة أقل تكلفة وأصغر سنًا ، بدلاً من كبار السن الذين يُسرّحون من الخدمة . ويجري حالياً التفاوض سياسياً بشأن برامج خاصة تستهدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين المسنين .

في خطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدت في فيينا ، لم تأخذ الأمم المتحدة في اعتبارها الجوانب الديمografية فحسب وإنما أيضاً الجوانب الإنسانية والأنساقية للشيخوخة . فقد تم وضع المبادئ ، وإعداد توصيات العمل للحكومات ، وتحديد مجالات إهتمام الأفراد المسنين .

وبعد عشر سنوات تقريباً اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين المقودة في فيينا في الفترة من ١١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، مبادئ

الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن ، على أساس خطة العمل الدولية للمشيخوخة . وبهذه المبادئ ، تم وضع بيان بالمعايير والحقوق الخاصة للمسنين . وببلغة واضحة للغاية ، دعّيت الحكومات إلى إدخال مبادئ الاستقلال والرعاية وتحقيق الذات والكرامة في برامجها الوطنية حيثما يكون ذلك ممكناً .

ودعوني أذكر مرة أخرى أنه بيارسأء هذه المبادئ ، سيكون لأنشطة الأمم المتحدة ، ولا سيما أنشطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا ، أثر هائل على الإنسانية جماء وعلى كل فرد تقريباً .

إن المستوى الاجتماعي المرتفع نسبياً في التمسا ينطبق ، بالطبع ، على المسنين أيضاً . والضمان المالي الكافي للمسنين في كل ظروف الحياة ، بغض النظر عن كونهم مازالوا نشطين أو متوقفين عن العمل أو متقاعدين ، يمثل شرطاً مسبقاً لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن : الاستقلال والمشاركة وتحقيق الذات والكرامة . وبخلاف مجموعة المسنين النشطين ، هناك من يحتاجون إلى رعاية المجتمع واهتمامه بمقدمة خاصة ، وهم المجموعة التي تحتاج إلى رعاية منتظمة .

ولهذا فإن الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية في التمسا ، متشجعة بالأنشطة الجارية في إطار عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، قد أقرت الأساس لإصلاح أحكام الرعاية . وفي المستقبل القريب سيقدم مشروع قانون إلى البرلمان التنساوي يوفر لجميع الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية ، بغض النظر عن سبب احتياجهم ، دعماً مالياً متسقاً ومدفوعات عينية على أساس حاجتهم .

في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي الأول للمسنين . ووفقاً لتقدير الأمانة العامة كانت الإستجابة العالمية لهذا الاحتفال مشيرة للعجب ، فتراوحت بين رسائل من رؤساء الدول اهتمام شديد من وسائل الإعلام ومناقشات وعديد من الاحتفالات . وبهذه الطريقة ، طورت الأمم المتحدة إحساساً عميقاً من الوعي بالحالة وبالمشاكل التي تواجه حوالي نصف بليون من المسنين في جميع أنحاء العالم .

(السيد وُتافا ، التمسا)

إن الجلسات الخامسة التي تعقدها الجمعية العامة بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة تؤكد أن الأمم المتحدة على امتداد لتتحمل المسؤولية في هذا الميدان . وتتوفر هذه الجلسات الاحتفالية ، فرصة مناسبة للدول الأعضاء كي تقر وتوكل أهمية عمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . بل إنها أيضاً مناسبة ملائمة لتهنئة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية على منجزاته التي حققتها في الماضي في مجال الشيخوخة الهمام ، على الرغم من جميع القيود المالية وغيرها من القيود المترتبة بالموظفين ، التي تعرض لها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، بما فيه وحدة الشيخوخة ، منذ بدايته . وختاماً ، يiod وفدي أن يفتتحم هذه الفرصة ليعرب عن صادق تمنياته للأمم المتحدة بعمل مشترك وشاج في مجال التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في المستقبل .

السيد أوفهان (موريشيون) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : إنه لمن دواعي الشرف ، لي ولوفدي ، أن ن THEM في هذه الجلسات العامة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لمناقشة هذه القضية الحيوية ، قضية الشيخوخة . ولهذا أود أن أثني على هذه المبادرة محمودة ، التي تعتبر حقاً معلماً بارزاً في تاريخ الأمم المتحدة الشري أصلاً .

إن نظرة إلى ديناميـات السـكان في العالم الثـامـي تـدعـو بالـفعـل إلى قدـسـةـ المتـخـصـصـين في علمـ الشـيخـوخـةـ وـواـضـعـيـ السـيـاسـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ . فـالـمسـنـونـ منـ السـكـانـ فـيـ الـبـلـدـانـ الثـامـيـةـ يـتـزاـيدـونـ بـمـعـدـلـ مـرـعـجـ . وـفيـ الـمـنـطـقـةـ الـأـفـرـيـقـيـةـ ، عـلـىـ سـبـيلـ المـشـالـ ، مـنـ الـمـقـدـرـ أـنـ يـبـلـغـ عـسـدـ الـمـسـنـينـ مـنـ السـكـانـ ٤٢ـ مـلـيـونـاـ فـيـ عـامـ ٢٠٠٠ـ ، وـأـنـ يـبـلـغـواـ رـقـماـ فـلـكـياـ ، حـوـالـيـ ١٠٠ـ مـلـيـونـ شـخـصـ ، فـيـ عـامـ ٢٠٢٥ـ .

وـأـكـثـرـ جـوـانـيـهـ هـذـهـ الـحـالـةـ إـشـارـةـ لـمـقـلـقـ أـنـهـ مـنـ بـيـنـ السـكـانـ الـمـسـنـينـ ، سـيـشـهـ ...ـ وـعـدـ الـطـاعـشـينـ فـيـ السـنـ ...ـ أـيـ مـنـ يـتـجاـوزـ مـنـهـمـ ٨٠ـ سـنـةـ ...ـ بـمـعـدـلـ سـرـيعـ لـلـغاـيـةـ . وـخـلـصـةـ القـولـ ، أـنـ الـعـالـمـ الثـامـيـ بـدـاـ يـطـورـ اـعـراـضـ مـتـلاـزـمـةـ الشـيخـوخـةـ .

وستكون لهذه الحالة مضاعفات بعيدة الاشر على رعاية المسنين ، والضمان الاجتماعي وقطاعي الإسكان والصحة . وبالتالي ، سيتولد ضغط إضافي على الاقتصادات الهشة للبلدان النامية .

سأقول الان بعض الكلمات عن ظهور احتياجات جديدة في ميدان رعاية المسنين ، والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية .

لا يزال نظام الأسرة الموسعة والمجتمع المحلي يشكلان المصدر الاولى لرعاية المسنين في البلدان النامية . ولكن التحضر ، والتصنيع والتحديث السريعين ، كل هذا يقوض شبكات الدعم التقليدية هذه تدريجيا . فقد بدأ نظام الأسرة التقليدي ينهار ، وساعد اتجاه عام صوب نظام الأسرة الثواقة . وما ينبع من حجم هذه المشكلة أن المسنين من السكان في هذه البلدان يتزايدون بمعدل لم يسبق له مثيل ، بتأثير تركيز في المجموعات الأعلى التي تتطلب الرعاية المستمرة .

وسيزداد الضغط على نظام الضمان الاجتماعي ، الذي يفترض أن يكون في حالة مالية سلية حتى يتمكن من تحمل هذه الاعباء ، وإلا ، فإن التسريح الاقتصادي والاجتماعي قد يتعرض للمفوض وعدم الاستقرار .

وبالمثل ، سيكون هناك ضغط على الطلب في مجالات الصحة ، والإسكان والمرافق الترفيهية لصالح المسنين . ولا بد من تنفيذ هيكل أسمية إضافية حتى نتمكن من مواجهة هذه الاحتياجات الجديدة .

لهذا ، فقد آن الأوان كي نبدأ النظر في اعتماد نهج جديد وأسلوب جديد لمعالجة المسائل التي ذكرتها ، على نحو أكثر رشدا وأكثر فعالية بالقياس إلى التكلفة . واقتراحاتنا هي كالتالي :

يمكن النظر في التدابير والبرامج التالية دعما لإدماج المسنين في الأسرة : تقديم المنح لتشجيع إقامة المشروعات بين الأجيال المتعددة ؛ برامج تعليمية للنهوض بدور المسنين في الأسرة ، بما في ذلك الاستشارة والوساطة ، بالإضافة إلى تقييم وتنمية الثقافة والتراث ؛ القروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة لتحسين المساكن الخامسة بالأسر التي تبقى شيوخها في السدار ؛ المكافأة على الوقت المخصص لرعاية المسنين ،

مثل الإعفاءات الضريبية ، ومنع الإجازات من مقبار العمل للقائمين على الرعاية ، والإسهامات المقدمة من أجل الحق في المعاش التقاعدي .

ولا بد أن يكون البحث في علم الشيخوخة وطب الشيخوخة عنصرا أساسيا في أي استراتيجية تستهدف تعزيز رفاه السكان المسنين .

ويتبين تأمين الآليات الوطنية لتطوير وتنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة . كما يتبع إنشاء مراكز البحث التي تعالج تشريح السكان . ويتبين أن تكون وظائفها ، في جملة أمور ، جمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة ، ونشر التقارير الدورية المتعلقة بالحالة الوطنية للشيخوخة ، إصدار وتوزيع دليل وطني للمنظمات العامة والخاصة المعنية بالشيخوخة ، ودراسة الآثار الاقتصادية للشيخوخة على حجم قسوة العمل في المستقبل ، وتكليف المعاشات التقاعدية ، وتكليف الرعاية المؤسسية ، وهيكل الاستهلاك والمدخرات والاستثمار .

ومتزايد الاحتياجات في قطاع الصحة زيادة حادة مع زيادة عدد المسنين من السكان . ولا بد من وضع أحكام جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للمسنين . ويمكن إتاحة خدمات الرعاية الصحية الخاصة .

وعلاوة على ذلك ، تعد الرعاية الصحية المنزلية بالنسبة لكتاب السن جانب آخر لا يجوز أن نغفله . وقد يتطلب هذا ، التدريب في مجال علم الشيخوخة وطب الشيخوخة لمقديسي الرعاية داخل الأسرة ، وعمال الصحة الأولية ، والممرضات ، والاطباء ، والعاملين الاجتماعيين ، والمتخصصين في العلاج الطبيعي والمتطوعين من المنظمات غير الحكومية .

إن الآثر الاقتصادي لتشريح السكان أثر يضر بالاقتصاد . فالاقتصاد ، من ناحية ، يحرم من العمالة ، ومن ناحية أخرى ، عليه أن يواجه المزايا المتزايدة للمعاشات التقاعدية . ولهذا ، شرط حاجة ملحة لأن تدعم الحكومات البرامج الرامية إلى إدخال المسنين في التيار العام للأنشطة الانمائية ، وخلق أنشطة مدرة للدخل وبخاصمة للمسنين .

إن السياسة المناسبة المحبذة للبلدان الشامية هي إدماج المسنين في الوحدات الأسرية . ومع ذلك ، فمن المسلم به أن مسار العمل هذا غير متيسر دائمًا ، لا سيما في حالات تفككت فيها خلايا الأسرة .

ولهذا مطلوب من الحكومات أن تضع سياسات امكان مناسبة للمستين ، بما في ذلك توفير حواجز للمنظمات غير الحكومية لاقامة ما يلزم من شبكات البيوت حيثما استدعي ذلك .

واسمحوا لي الان أن أتكلم عن تجربة موريشيوس . على الرغم من أن الحالة في موريشيوس . بالنسبة للمستين لا تبعث على القلق في الوقت الحاضر ، تشير الديناميات السكانية إلى أننا نتحرك تدريجياً موب شيخوخة السكان . وتنتهي موريشيوس سياسة تحبذ إبقاء المستين داخل وحدة الأسرة بدلاً من ارسالهم إلى دور للمستين ، اعتراضاً منها بأن نظام الأسرة يعتبر عنصراً يساعد على تماشك نسيج مجتمعنا .

ونحن ننفذ الان التدابير التالية : انتهاج سياسة لتحسين الدور الحالي لمستوعب الحالات التي يستحيل فيها تحقيق الاندماج الاسري نظراً لتفكك الأسرة ونقدّم الدعم الاسري اللازم ، واقامة مراكز للترفيه والرعاية أثناء النهار تقدم ، بين جملة أمور ، أنشطة ترفيهية ، ودعماً طبياً ورعاية أثناء النهار ، وتوفير تسهيلات صحية وزيارات طبية في المنازل بالمجان ، وتشجيع إنشاء التوادي للمستين ، واشراكهم في أنشطة تهدف الى اتاحة الفرصة لهم لاظهار مهاراتهم وطاقاتهم وتشاطرها مع الجيل الأصغر سناً ، وتوفير معاشات تقاعدية للمستين غير المشتركين في نظم المعاشات . ومع ذلك ، فنحن ندرك أنه لا يزال هناك مجال لتحسين الاوضاع . وفي هذا السياق ، نعد مشروعات جديدة لصالح المستين ، مما سيطلب تمويلاً خارجياً لتنفيذها بنجاح .

كل هذا يوضح أن هناك كمية كبيرة من العمل يجب انجازها لتفادي الخطر الذي يلوح في الأفق ، وبخاصة في البلدان النامية . ولكن هذه البلدان التي تقع في رأس الفقر الجماعي ، والمجاعات ، وسوء التغذية والجفاف ، والقلائل الاجتماعية ، وهي زان المدفوعات السلبية ، وركود النمو والكساد الاقتصادي ، هل لديها الموارد الضرورية لمعالجة هذه المشاكل ؟ بالتأكيد لا .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأننا نشهد الامم المتحدة ، والمجتمع الدولي ، ووكالات التمويل ، والمانحين على المستوى الثنائي ، أن تضع تحت تصرف البلدان النامية الموارد المالية والخبرة التقنية لمساعدتها في تنفيذ السياسات المعدة اعدادا جيدا لصالح المستنيين .

وَمَا مِنْ قَضِيَّةٍ أَنْبَلَ مِنَ النَّهَالِ لِلارتقاءِ بِأَحْوَالِ الْمُعْفَاءِ .

السيد ساردنيرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد

عشرة أعوام من اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة في الجمعية العالمية للشيخوخة ، لاتزال للأهداف والشواغل التي دعت إلى الاقدام على تلك المبادرة أهميتها الكاملة بالنسبة للأمم المتحدة .

والواقع أن الاتجاهات الاجتماعية والديموغرافية توضع بجلاءً أن الشيخوخة وحالات المسنين تحديان لا يمكن لمجتمعاتنا إلا أن تواجههما مواجهة كاملة.

ومع ذلك ، فعندهما تطبق الكلمة "تحدد" على المسائل المتعلقة بالشيخوخة ، يصبح
لها معنى مزدوج .

فأولاً ، هناك تحدٌ أخلاقي ينطوي على مسؤولية اجتماعية ، فكل بلد وكل مجتمع محله من واجبه أن يبذل كل ما في وسعه ليكفل مراعاة أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمكرر الأخرى لحقوق الإنسان ، دون تمييز في جميع الأمور المتعلقة بكم سن . وجميعنا ، بغض النظر عن أعمارنا ، لنا الحق في التمتع ، مع أمتنا وداخل مجتمعاتنا المحلية ، بحياة يسودها تحقيق الذات والصحة والامن .

ولا يُستثنى المسئون من ذلك . ويتعين على جميع الحكومات أن تعمل بكل قوتها على منع ومحاربة الأجهاد الاجتماعي والمواقة، التي قد يكون لها أثر سلبي على رفاهية المسئين أو على مشاركتهم الكاملة في المجتمع المحلي .

وبالاضافة الى قضية المسؤولية ، نواجه ايضا تحديا عمليا ، هو تمكين المسئلين من ان يقدموا الى المجتمع المساهمات الايجابية للغاية التي يمكنهم تقديمها والتي

يريدون تقديمها ، والتي ، في كثير من الأحيان ، يكونون هم الوحيدون القادرون على تقديمها .

وفي كثير من القطاعات ، مازلنا في بداية استكشافنا لامكانيات العمل والتعاون . والمبادرات التي أنجزت في إطار خطة العمل الدولية أظهرت بالفعل إلى أي مدى يشكل المستون رصيداً قيماً للغاية لمجتمعنا ، وكيف ، أن مهاراتهم وحكمتهم وخبرتهم تمثل رصيداً من الموارد لم يستغل إلى حد كبير حتى الآن . ولما كانت التغيرات الديموغرافية متؤدي غالباً إلى مجتمع يضم شريحة سكانية من المستنين أكبر نسبياً ، فإن تهيئة الفرنس لاستخدام قدراتهم استخداماً منتجاً لا تعد فحسب أمراً نديلاً لهم بل احتراماً لكرامتهم ، بل أنه أيضاً أمر لا يسع مجتمعاتنا أن تتتحمل عقبات تجاهله .

وفي البرازيل ، تتولى السلطات ، على مستوى الدولة والمستويات المحلية ، وكذلك وزارة العمل الاجتماعي ، والأمانة الوطنية للتقدم الاجتماعي على المستوى الفيدرالي اتخاذ خطوات هامة لمعالجة المسائل المتعلقة بحالة المستنين .

ومنذ اعتماد دستور عام 1988 ، استند نشاط الحكومة إلى المبدأ القائل بأنه من واجب الأسرة والمجتمع والدولة أن تعهد المستنين وتساعدهم عن طريق كفالة مشاركتهم في المجتمع المحلي ، وصيانة كرامتهم ورفاهيتهم ، وضمان حقوقهم في الحياة .

وتنهي أحكام الدستور أيضاً على حماية المستنين باعتبارها أحد الأعمدة الرئيسية للضمان الاجتماعي . ومن المنجزات الأخرى التي استجابت لتطلعات كانت تراود مواطنين من المستنين منذ وقت طويل ضمان حد أدنى من الدخل لجميع المستنين غير القادرين على كسب رزقهم أو الحصول على دخل من أسرهم ، وضمان حق كل من تجاوز عمره 65 عاماً في استخدام خدمات المواصلات العامة في المدن مجاناً .

وترتكز المبادئ التوجيهية الأساسية لمبادرات الدولة على فكرة تفضيل تنفيذ برامج مساعدة المستنين في مشارفهم .

وتشير إلى هذه الأحكام الدستورية أخذ بزمام مجموعة من المبادرات بغية تحسين ظروف معيشة المستنين . وفي بلد كبلدنا يتكون سكانه من صغار السن نسبياً ، يكون من

المهم بصفة خاصة أن يتيح للأشخاص الأكبر سناً أن يجدوا مكانهم المناسب في المجتمع ، المكان اللائق بكرامتهم ، والاحترام الذي يستحقونه .

ومن المبادرات الرئيسية التي قامت بها الحكومة البرازيلية لمعالجة مسألة الشيخوخة المشروع المسمى "مجمع المهارات" . ويكون من جهود لانشاء شبكة من المؤسسات التي تتيح للمSeniors الاشتراك في انشطة متعددة في مجتمعاتهم المحلية على أساس اهتماماتهم وقدراتهم . ويركز المشروع على العمل التطوعي كوسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي ، بهدف تعزيز صورة ايجابية للمواطن المسن بصفته انساناً منتجاً قادرًا على المساهمة بتجربته في عدد كبير من الخدمات التي تمنى الحاجة إليها في المجتمعات المحلية . ولا مزيد من الفقيرة منها .

ونحن نعرف أنه من الأهمية الحيوية أيضاً بالنسبة لنا ، كامة ، أن تكون بعيداً عن النظر وأن نفهم أنه سيكون لتأثيرات الديموغرافية المتغيرة أثر كبير على الطريقة التي يعمل بها اقتصادنا . والمسائل من هذا النوع لا تفقد أهميتها ، لأن البلدان تكافح مشاكل اقتصادية أكثر الحاجة ، فيما يبدو ، مثل النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة . الواقع أن أي تحليل بعيد النظر لتخطيط التنمية لابد أن يأخذ في الحسبان الأثر الاقتصادي الكلي المتوقع للاتجاهات الديموغرافية ، مع أخذ الحيط لاستجابات التي قد يتطلبها الأمر .

وفي هذا السياق فإن البحوث والدراسات التي تقوم بها الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى تعتبر مفيدة للغاية ، ونحن نشجع الأمانة العامة على المضي على هذا الاتجاه .

من المؤسف ، لكن من الحقيقي ، أن أعداداً كبيرة جداً من المواطنين المسنون لا يزالون يعانون من أوضاع بالغة الصعوبة في مواجهة مشاكل مثل الرعاية الصحية والاسكان الوافي بالغرض والدخل المضمون والتمييز في التوظيف . والمصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية تؤثر تأثيراً حاداً على المسنين ، فالتضخم يضعف دخولهم والبطالة تهددهم في أرزاقهم .

وفي كثير من الأحيان نجد أن المسنين يواجهون حالة تمنعهم فيها ظروفهم المادية غير الكافية من العيش حياة منتجة والتمتع بالاستقلال ، كما أن تبعيدهم يجعل ظروفهم المعيشية أكثر سوءاً . والقولبة الاجتماعية هي في كثير من الأحيان المصدر والنتيجة النهائية للطرف المؤسف المتمثل في القضاء إلى هامش المجتمع . ومنهن الضروري كسر هذه الحلقة المفرغة والاستعاضة عنها بتفاعل متزايد بين ظروف معيشية أفضل ومشاركة أكبر في المجتمع .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، من التطورات الإيجابية جداً أن العديد من المنظمات المرتبطة بالمسنين أو الممثلة لهم تقوم حالياً بمناقشة هذه المسائل واتخاذ إجراء بشأنها . وبغية ضمان عمل وطني ودولي فعال في هذا المجال من الضروري الاستماع إلى آراء أمواتهم بعناية .

إن التعاون الدولي من أجل التنمية يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في تبني مبادرات وطنية لتحسين حالة المسنين . ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن والذين اعتمدتها الجمعية العامة في العام الماضي تعد مصدراً قيماً لارشاد والهداية الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة في التصدي لمسألة الشيخوخة . ولابد هنا من الثناء على وفد الجمهورية الدومينيكية لجهوده الدؤوبة التي أسمى بها في تحقيق هذا الانجاز الهام .

ومن السليم تماماً أن الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة التي قدمها الأمين العام في تقريره ، تتضمن أفكاراً ترمي إلى توليد الدعم لدمج المسنين في الخطط والبرامج الانمائية الوطنية والدولية في البلدان النامية . ومن السليم أيضاً أن هذا الدعم لا يتخد فحسب شكل المشورة التقنية ، بل أيضاً ، وبوجه خاص ، شكل المساعدة المالية من جانب الوكالات الانمائية الدولية .

هذه الشواغل ينبغي معالجتها عند التخطيط لانشطة الأمم المتحدة في السنوات القادمة وما بعد سنة ٢٠٠٠ . وقد أصبحنا نتفهم أهمية العمليات التي يطلق عليها "بلوغ الإنسانية من النجف" . فلنعمل على هذا الاسم .

السيدة دي ليون (الغابين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنثربو
ممتنة للشرف، الذي أسيغ على بمحاطبة هذه الجلسة العامة احتفالاً بالذكرى العاشرة
لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة ، في الجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدت فسي
فيينا في عام ١٩٨٣ .

واليوم يتواجد هنا في هذه القاعة معظم - إن لم يكن جميع - الأعضاء الـ ١٢٤ الموقعين لاستعراض ولية الخطة وأهدافها العالمية . إننا مجتمعون للاستماع إلى التقارير الوطنية والاستفادة من الأفكار النيرة والدروس ، وخاصة تلك القادمة من البلدان النامية من حيث استجابة كل منها لتحديات الشيخوخة باعتبارها ظاهرة يشير إلى باعتبارها قطاعاً ديموغرافياً في إطار التنمية الاجتماعية .

وبهذه الروح أطعكم على جهودنا الوطنية لتحقيق رؤية خطة العمل الدولي لـ الشيوخة المعتمدة في فبيينا .

إن الشقاقة الغلبينية والقيم الأصرية تشدد على التكامل والروابط الوثيقة وصلات القرابة الممتدة . ولهذا السبب لا يعيش وحيداً أو مستقلاً من بين جميع المواطنين المسلمين سوى ٣ في المائة . أما أغلبهم - ٧٥ في المائة - فيعيشون مع أبناءهم حتى عندما يبدأ أبناؤهم بالبالغون في تكوين أسرهم . ونهاية ١٦ في المائة يواصلون الاقامة في بيوتهم الأصلية بعد أن يتركها أبناؤهم لتكوين العائلات الخاصة بهم . في أماكن أخرى أو للهجرة إلى الخارج . وبالنسبة للحالة الأخيرة ، وعلى الرغم من عمليات التحضر وتقدمة الأسر في البلدان الأخرى ، مازال الكثير من العائلات الغلبينية المهاجرة ، وخاصة في الولايات المتحدة ، يضم ثلاثة أجيال تحت سقف واحد .

إن نظام الأسرة المهمشة يوفر الأمان والدعم المعنوي والصلات الاجتماعية . إن وضع أب أو قريبي مسن في دار رعاية المسنين ليس من تقاليد الأسرة الغلبية . وفي حين يوجد ٢١ داراً لرعاية المسنين في جميع أنحاء الفلبين ، لا تزال الأسرة الغلبية تلعب دوراً رئيسياً في توفير الرعاية للمسنين من بين أفرادها . والمستفیدون من ديار المسنين هم في الغالب من المسلمين الذين ليس لديهم أهل أو الذين في حالة عوز شديد . هذا التكافل الامری سیستمر في القيام بدور رئيسي باعتباره مؤسسة دائمة توفر الرعاية لكبار السن في الالف عام القادمة ، ولكن هذا لا يعني استبعاد جميع النهج الأخرى . فمع نزوح السكان بسبب الكوارث التي وقعت مؤخراً ، وزيادة التنمية الصناعية والنمو الحضري فإن الرعاية الأسرية التقليدية للمسنين لن تكون كافية في حد ذاتها .

ويجب أن تستكمل بخدمات حكومية تتسم بسرعة الاستجابة ودعم من القطاع الخاص لفائدة وتعزيز الرفاه لكتيبار السن في الفلبين .

وقد نفذت السياسات والبرامج الحكومية الهامة لكيبار السن في الفلبين بروح من خطة العمل الدولية بفيينا . وهناك حكم في دستور ١٩٨٧ ينص على أن "الدولة تقدر كرامة جميع الأفراد ... وتشجع على قيام نظام اجتماعي عادل ونشط يوفر ما يكفي من خدمات ، مع رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للجميع" . كما ينص الدستور على أن "الاحتياجات الصحية لكيبار السن الفقراء مستحظى بالأولوية" .

وهناك ممثل قطاعي للمستهنيين في كونغرس الفلبين الحالي لرصد مصالح المستهنيين ، وبمقتضى مشاريع قوانين يجري إعدادها ، يعين هذا الممثل من قبل رئيس جمهورية الفلبين .

وتعالج خطة التنمية الغلبينية في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٣ مشاكل المستنيين الاخذة في الظهور ، مع مراعاة الاشر الهائل للتغيرات الديموغرافية - مثل صغر حجم الاسرة ، وهجرة اليد العاملة وتفكك الوحدات الاسرية - والتغيرات الاقتصادية والمناخية الجارية في البيئة على الدعم الاساسي المقدم للمستنيين . وفي عام ١٩٩١ ، أصدرت الهيئة التشريعية الغلبينية قانون كبار السن المدني يقضي بتمكين كبار السن من الحصول على الرعاية الطبية ، وخدمات إعادة التأهيل ، وإتاحة الفرص لهم لضمان الانتاجية وعززة النسق .

وتنطليع إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية ، بوصفها الوكالة المنوط بها التوجيه ، بمهمة شاقة تتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للجماهير المحرومة ، بما فيهم المسنون . وهناك هيئات أخرى شارك في رعاية هذه الفئة وهي إدارة الصحة ، وجمعيات القطاع الخاص ، والوكالات الخيرية بما في ذلك الكنيسة والرابطات المجتمعية . وقد شملت الخدمات المقدمة للمسنين مشروعات مجدية للتفاعل بين الأقران ، والمساعدة الذاتية والمناصرة والتطوع والتنصح والارشاد .

وهناك قيمة مجتمعية فلبينية تساعد على رعاية المسنين وهي "بيانها" أي المساعدة الذاتية . وزيادة عدد المسنين يزداد عدد منظماتهم أيضا .

فهناك ٢٢١ منظمة لكبار السن فعلاً أنشئت على معيد الحي والمقاطعة والمنطقة . وقد شجع المسنون على التعبير عن مصالحهم والدفاع عنها بتعبئة المجتمعات المحلية أو دفاع المسنين أنفسهم المستمر عن قضيائهم . وآدت المشاركة الفعالة للمسنين وأسرهم ومجتمعاتهم ، إلى حد الحكومة على اتخاذ الإجراءات وتقديم الخدمات . واستخدمت مراكز الرعاية اليومية في الأحياء في العديد من المجتمعات المحلية والضواحي كمحاور لأنشطة المسنين في المجتمع المحلي وأثبتت هذا الأسلوب فعاليته الشديدة من حيث التكلفة كما أثبتت أنه مناسب لتنمية الخدمات المجتمعية .

وسيظل كبار السن في الفلبين بحاجة إلى المساعدات المتزايدة في المستقبل القريب . وبسبب مزايا التأمين الاجتماعي المحدودة لخطط التقاعد في الحكومة وفي القطاع الخاص ، فهناك حاجة للبحث عن الوسائل الممكنة لمساعدة غالبية السكان المسنين ، الذين لا تتيح لهم مدة خدمتهم في القطاعات غير الرسمية وغير النقابية دخولاً ثابتة ودعماً من الضمان الاجتماعي .

ومع زيادة تعليم المسنين واحتراكم على نحو أكبر في عملية التنمية ، ستتساهم لهم فرص أكبر . وسيزداد وعيهم كلما ازدادت مشاركتهم في العملية الاقتصادية الاجتماعية الجارية بدلاً من أن يظلوا منتفعين سلبيين بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة . تلك هي رؤيتنا لجيئنا "الرمادي" .

ويشكل المسنون تجميناً واسع المدى للموارد البشرية لم يستفيد منه الاستفادة الكاملة . ولا يجب النظر إليهم كعبء ولكن كقطاع لم تستغل بعد إمكاناته الخلاقة للتنمية والرعاية الاجتماعية والصحية المجتمعية . ونحن في الفلبين نقدرهم حق التقدير . وما نحتاجه هو آليات دعم مبدعة لإدامة وتعزيز قيم الاعتماد على الذات والقدرة على الانتاج بين كبار السن في الفلبين .

وتلتزم الفلبين بحماية وتعزيز مصالح كبار السن في الحقبة القادمة مستعينة بالتدابير الإنسانية التالية : أولاً ، الاستمرار في الحفاظ على الأسرة كمؤسسة لرعاية المسنين مع مساعدتها بتعبئة الموارد وتقديم التسهيلات تحقيقاً لهذا الفرض ، ثانياً ،

توسيع نطاق الخدمات المجتمعية المقدمة للمسنين وتعزيزها ؛ ثالثا ، تشجيع المشاركة الفعالة للمسنين في برامج التنمية الاجتماعية التي تعرف بحكمتهم وخبرتهم ؛ رابعا ، تعبئة الموارد لصالح البرامج التي تفيد المسنين ؛ خامسا ، المشاركة إلى أقصى حد بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق كبار السن ؛ وأخيرا ، تقوية الهيئات الإدارية والصلات بين الحكومة والقطاع الخاص والشبكات الدولية .

إن الخدمات الاجتماعية في الفلبين ، مثلها مثل أي بلد نام ، لا تكفي من حيث نطاقها ونوعيتها . إن الحاجات هائلة ، والموارد دائمًا شحيحة . وتشكل الحاجة إلى موظفين أكثر عددا وأفضل تدريبا لمساعدة كبار السن ، ولا سيما في المناطق الريفية ، شاغلا ملحا . وما يمكن أن نقدمه للتعويض عن الموارد الهزيلة والظروف المعيشية القاسية في بلدنا هو العزم السياسي ، أي الارادة القوية التي يتمتع بها الكثيرون مما سواه في الخدمة العامة أو في القطاع الخاص لمواصلة الدفاع عن مواصلة تقديم الخدمات التي تمن الحاجة إليها لجميع الناس ولا سيما للمسنين والمعوقين وسائر القطاعات الأخرى المحرومة والآهام في تقديم تلك الخدمات .

ونحن ملتزمون بخدمة تلك القطاعات لأن هذه الخدمة ضرورية وعاجلة ولأن أمامنا مستقبلا يجب أن نبنيه ، ولأن المستقبل كما قيل "ليس عبارة عن مسافة بعيدة زمانيا ومكانيا ، إنه أمامنا الآن" .

السيدة بامفيلوفا (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن حياة الإنسان تمر بسرعة . وما لم تتوقف الحياة نتيجة ظروف مأساوية ، فكل واحد منها ، أيا كانت القارة التي يعيش أو تعيش فيها أو اللغة التي يتكلم أو تتكلم بها ، وسواء كان غنيا أو كانت غنية أو كان فقيرا أو كانت فقيرة ، فقدر له أو لها أن يصل أو تصل إلى مرحلة لها تسمية محزنة هي "خريف العمر" .

إن قضية إطالة فترة الحياة النشطة من العمر ، وكفالة الرفاه المادي والمعنوي للجيل الأكبر سنا ليست شاغلا عالميا فحسب ، بل هي شاغل شامل ، ومن ثم

تتطلب جهوداً وقدرات مشتركة من جانب المجتمع العالمي بأسره . وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه منذ عشر سنوات ، عندما اعتمدت الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، خطة العمل الدولية للشيخوخة . ودون أن نقلل من أهمية هذه الوثيقة التاريخية حقاً التي أرمت الأسس المفاهيمي لكثير من المهام المفيدة في هذا الميدان على الصعيدين الوطني والدولي ، ينبغي أن نسلم مع الأسف ، كما أشار الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره (A/47/339) ، بأن الاهداف العامة والمثالية للخطة لم تتحقق .

وكان للتطور السلبي خلال العقد الماضي ، والذي طرأ على الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في مختلف بقاع العالم - أثره أيضاً على الحالة السكانية ، وتجلى بصفة خاصة في تسارع شيخوخة السكان على نطاق عالمي .

وقد أثرت شيخوخة المجتمع أيضاً على روسيا . إذ تبلغ الآن نسبة الذين فوق سن الستين بالفعل ١٧ في المائة من إجمالي السكان . ومع ذلك ، وبخلاف البلدان الصناعية ، فإننا نواجه انخفاضاً طوال العمر . وكان أشد المتضررين من ذلك أولئك الذين توقيوا عن العمل مباشرةً بعد إلحاقة على التقاعد - أي الذين تغير أسلوب حياتهم المعتمد تغييراً جذرياً . وللأسف ، ينظر إلى التقاعد ، بين المحالين إلى التقاعد في مجتمعنا ، على أنه أملوب شاق جداً للحياة ، بل ومؤلم ، ولا ينظر إليه على أنه مرحلة تالية أخرى توفر لهم فيها فرص جديدة إن اختلال حصانتهم الاجتماعية ، وإدراكيهم بأن التضحيات العظيمة التي قدموها والعمل الشاق الذي بذلوه طوال حياتهم لم يحقق لهم الرعاية الشخصية ولا الإزدهار للدولة في سنوات ضعفهم ، يشير بين المسنيين مما شعوراً من المداراة بعدم جدواهم ، وبعبقريّة الحياة التي قضوها . وهذا يؤدي إلى ضفوط معنوية وعاطفية حادة بين كبار السن .

بعدما وصلت الأمور إلى هذه المرحلة ، عندما اتسعت الفجوة بصورة مفاجئة بين الحاجة المتزايدة إلى المساعدة الاجتماعية وبين القدرات المتناقصة للدولة ، فإن الحكومة ، ووزارة الحماية الاجتماعية بصفة خاصة ، تبذلان قصارى جهودهما للتخفيف من وطأة فترة الانتقال على المسنيين .

وقد تضاعفت تقريرياً نسبة الموارد المخصصة لاحتياجات القطاع الاجتماعي هذا العام . مع ذلك ، فإن أي زيادة في المدفوعات الاجتماعية بما في ذلك رواتب التقاعد ، تفقد فعاليتها وقيمتها بسرعة ، ولتباطؤ معدل الزيادة عن معدل التضخم . وفي ظل الظروف ، بدأنا في صياغة إصلاحات جذرية ل الكامل نظام الحماية الاجتماعية للسكان .

إصلاح التقاعد هو أحد التدابير المتداولة كجزء من ذلك المشروع . وعلى وجه التحديد وضع الأسس القانوني لإنشاء صناديق أهلية للمعاشات التقاعدية تكمل نظام المعاشات التقاعدية للدولة والخبرة المكتسبة من أداء هذه الصناديق في البلدان الأخرى تحظى باهتمام كبير في روسيا .

إن بداية عملية التحول إلى القطاع الخاص التي طال انتظارها ، يتبين أن تصبح عنصراً باللغة الهمية بالنسبة للحماية الاجتماعية أثناء الاصلاح الاقتصادي العام الجاري الآن في روسيا . وإن وزارة الحماية الاجتماعية اعتبرت ، كأولوية عليا ، إشراك المتقاعدين في عملية التحويل إلى القطاع الخاص ، وتوفير أقصى درجة من الحماية لمصالحهم ولمصالح المعوقين واليتامى الذين تتخذ التدابير بشأنهم الآن ، وإنشاء صناديق استثمارية خاصة تضمن توفير دخل مستقر ، واستخدام ممتلكات التملك الناتجة عن عملية التحويل إلى القطاع الخاص كرؤوس أموال للشركات ، وطرق أخرى مختلفة ، بما فيها بيع وشراء العقارات والأراضي .

ونحن نأمل أن تحظى اقتراحات الرئيس والحكومة بشأن بيع الأراضي بتأييد البرلمان الروسي .

يتبين أن تصبح عملية التأهيل الاجتماعي للشيخوخة أنسنة ملحوظة لتكيف المسنين مع الحياة ؛ فهدفها الرئيسي هو إطالة فترة الحياة النشطة ، بما في ذلك الاستفادة إلى أقصى حد من الخبرات المهنية للمسنين وخبراتهم في الحياة . وقد اتخذنا بالفعل بعض الخطوات في هذا الاتجاه . فعلى سبيل المثال ، حذفنا من قانون العمل الروسي مادة تميزية ينتهي بمقتضها عقد العمل الدائم للشخص عندما يحال إلى التقاعد بسبب السن . إن إلغاء تلك المادة تمهد السبيل ، على الرغم من استفحال مشكلة البطالة ، أمام إعطاء المسنين حقوقاً متساوية في سوق العمل ، خاصة وأن كل أرباب المعاشات العاملين يحصلون على راتبهم بالكامل بالإضافة إلى راتب التقاعد . أما بالنسبة للذين ليس بوعهم الاعتماد على النفس ، ولو جزئياً ، فقد وضع نظام لمساعدة الاجتماعية الطارئة ، ويجري الان زيادة تطويره . واليوم ، يوجد ٨٠٠ مركز لهذه الخدمات تعمل في جميع أنحاء روسيا .

وسيكون لزاماً علينا أن نعيد تنظيم نظامنا التقليدي الذي أصبح يتنافى وروح العصر تماماً ، أي نظم الضمان الاجتماعي الشابطة ، وذلك في ضوء الحاجة إلى عملية التأهيل الاجتماعي الشامل لكبار السن في سن الشيخوخة ، وعودتهم حيثماً أمكن ذلك ، إلى دائرة الحياة النشطة .

إن السبب في إشارتي بإيجاز إلى حالة المواطنين المسنين في بلدي لا يرجع بائي حال إلى أنها حالة فريدة من نوعها ، بل على العكس من ذلك ، إن العديد من المشاكل التي ذكرتها معروفة تماماً منذ أمد بعيد بالنسبة لملايين الناس داخل هذه الفئة العمرية ، في البلدان النامية والمتقدمة النمو ، ولكثير من الأجيال السابقة من المسنين في مناطق العالم كافة على السواء . مع ذلك ، فإن روسيا ، شأنها شأن عدد من البلدان الأخرى التي تمر الآن ، في ظل مناخ سياسي واجتماعي - اقتصادي قاسٍ للغاية ، بعملية تحول صعبة إلى اقتصاد السوق ، تظهر فيها هذه المشاكل بصورة قاسية أمام أولئك الذين يستسلمون في منهم المتقدم لخرافات الماضي العقائدية ، ولا يقدرون على مجابهة ظروف الحياة الحقيقة . لكن بطان تلك الخرافات التي عزلت شعباً كان يسمى بالآمن الشعب السوفيياتي عن بقية الجنس البشري ، هو على وجه التحديد الذي يحيي الان آمالنا بأن العالم ، وهو يدخل مرحلة تنمية ما بعد المواجهة ، سينتشل التنمية الدولية في المجال الاجتماعي ، بما في ذلك التعاون المتصل بمسألة الشيخوخة ، من حضيض فترة الركود الطويلة .

وعلى الرغم من الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تواجهها عملية التنمية في عدد من المناطق والبلدان ، ينبغي على المرء أن يسلم بأنه بدون تأثير الأمم المتحدة ، ولا سيما خطة العمل الدولية ، لما أمكن إثراز بعض التقدم في معالجة مشاكل المسنين . وهناك اعتراف متزايد بأهميتها ، ليس فقط من جانب الكيانات الحكومية ، وإنما أيضاً في المجتمع بوجه عام . وقد ساعد على ذلك إلى درجة كبيرة إعلان الأمم المتحدة أول تشرين الأول/اكتوبر اليوم الدولي للمسنين ، واعتماد الجمعية العامة لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن ، والحملة الإعلامية العالمية عن مشاكل المسنين التي قامت بها المنظمة في عام ١٩٩٢ . ويرى وفدينا مع الارتياح العميق

الاستراتيجية العملية طويلة المدى الواردة في تقرير "أهداف عالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١" (A/47/339). إن ما يستدعي الانتباه في تلك الوثيقة هو التركيز على أساسى على أنشطة عملية حقيقة ، وعلى الحصول على نتائج ملموسة . وما يتسم بأهمية كبيرة هنا هو القسم الخاص بالأهداف العالمية ، الذي يرد في توصيات المنظمة إلى الدول الأعضاء عن وضع الأهداف الوطنية المتعلقة بمشاكل الشيخوخة . إنني أرى أن تلك التوصيات - مع إيلاء الاعتبار الواجب بطبيعة الحال للظروف الخاصة بروسيا - متوفّر مساعدة يمكن التعويل عليها في عملنا في أرض الوطن على كامل طائفة المشاكل المشار إليها في القسم الرابع من تقرير الأمين العام .

إن الوفد الروسي مقتنيع بـأأن الأمم المتحدة ، التي تضطلع اليوم بدور أساسـي في تنظيم وتنسيق الجهود الدولية واسعة النطاق في مجال مشاكل المـسـنـين ، مستـسـتـمرـ في العمل كـمـرـكـزـ تنـسـيقـ لـجـمـيعـ الدـوـلـ وـالـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الحـكـومـيـةـ - أـئـيـ كـمـخـتـبـ عـالـمـيـ لـاحـثـ الخبرـاتـ وـالـمـعـارـفـ الـنـظـرـيـةـ وـالـتـطـبـيـقـيـةـ الـدـولـيـةـ . وـفيـ هـذـاـ الصـدـدـ ، فـيـانـ الـمـرـءـ يـحـدـوـهـ الـأـمـلـ بـأـنـ مـرـكـزـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـشـؤـونـ الـإـنـسـانـيـةـ فـيـ فـيـيـنـاـ وـهـيـنـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـمـنـظـمـاتـهـ الـأـخـرىـ الـمـعـنـيـةـ بـالـمـسـائـلـ الـاجـتمـاعـيـةـ مـتـحـصـلـ جـمـيعـهاـ مـنـ الـمـنظـمـةـ عـلـىـ كـلـ الـمـوـارـدـ الـمـادـيـةـ وـالـإـنـسـانـيـةـ وـغـيرـهـاـ الـلـازـمـةـ لـلـاضـطـلاـعـ بـمـهـامـهـاـ .

وكقاعدة جيدة ، يتبغي للمرء أن يبدأ بنفسه في كل شئ ، ولاسيما بالنسبة للانتقاد . ولهذا السبب ، فإن حكومة روسيا الجديدة ، وهي تقدر على أساس الواقع قدراتها على التعاون الدولي فيما يتصل بمسائل المستنيين ، تفهم تمام الفهم أنه ليس بوسعيها مع ذلك أن تقدم المجتمع الدولي الان أكثر مما تتوقع ، أن تتلقاه هي منه في الوقت الحاضر . ويصدق هذا للأسف على كثير من دول العالم . ومع ذلك ، فإن مفهوم التبعية فيما يتعلق بالمساعدة الدولية أمر غير وارد بالنسبة لنا . وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أنه بينما نقوم بمعالجة مشاكلنا المحلية ، فإننا في روسيا على استعداد دائم للمشاركة في مشاريع التعاون الدولي ؛ وفي الوقت الذي نحصل فيه على فرصة الوصول إلى خبرات الدول الأخرى ، فإننا على استعداد لكي نساهم بتصييبنا في موضوع الجهد المشتركة التي تمكن كل ساكن لكوكبنا من أن يحمل ، حتى الرمق الأخير ، الأسم الذي يبعث على الفخر ، الإنسان .

السيد نافاريتري (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة التي تحتفل فيها بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين خطة العمل الدولية للشيخوخة .

ونعتقد أن هذا العقد كان بالغ الأهمية في بحث مسألة الشيخوخة التي أشارت اهتمام المجتمع الدولي . وقد قدمت عدة مبادرات لتعزيز ودعم احترام حقوق المسنين . وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى إنشاء المعهد الدولي للشيخوخة في مالطا سنة ١٩٨٨ ، وإنشاء الجمعية الأفريقية لعلم الشيخوخة في عام ١٩٨٩ ، وإنشاء رابطة صندوق بيانيان ، وهو صندوق عالمي للشيخوخة في عام ١٩٩١ ، والاتفاق ، في ١٩٩٠ ، على تحديد يوم ١ تشرين الأول / أكتوبر ليكون اليوم الدولي للمسنين .

كذلك فإننا نعتقد أن الجمعية العامة ، اتخذت في العام الماضي خطوة هامة عندما اعتمدت بموجب القرار ٩١/٤٦ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وهي الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة ، التي متاخذها الدول بعيداً اعتبار دون ذلك عند وضع خططها الوطنية في هذا الميدان .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الدراما المنهجية لهذا الموضوع والتقدم العلمي الذي أحرز يساهمان في تبديد كثير من الأفكار البالية المرتبطة بالشيخوخة . إن التقدم في السن ليس مرادفاً للوهن أو العجز . وتبين الدرamas أن الفالبية العظمى من المسنين يتمتعون بصحة جيدة ولم تتدحر حالتهم البدنية أو العقلية . إن هذا ، بالإضافة إلى الاعتراف بأهمية كبار السن في نقل الثقافة والقيم وفي توفير الدعم في حياة الأسرة ، يعني أن فكرة "الشيخوخة المنتجة" تتوازن أهميتها .

لقد وصل المسنون إلى مرحلة متقدمة من الحياة وأصبح لديهم تراث من الخبرة اكتسبوه بمرور السنين ، وينبغي للأجيال الشابة لا تغفل الاستفادة من هذا المنهج القيم للحكمة .

إننا في شيلي ندرك أنه حدث على مر العقود تقدم كبير في الأهمية النسبية للسكان الذين يبلغوا الستين أو تجاوزوها . وفي سنة ١٩٥٠ كانت هذه المجموعة تشكل ٦,٨ في المائة من مجموع السكان ، وفي عام ١٩٩٠ بلغت هذه النسبة ٩ في المائة ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ أن تصل إلى ١٥ في المائة . وبالرقم المطلقة يقدر عدد المسنين في بلادنا بحوالي ١,٢ مليون شخص .

هناك مؤشر آخر لعملية التشيخ التي بدأت تظهر في الهيكل السكاني لشيلي ، هو أن العدد الإجمالي للسكان في البلاد تزايد في السنوات الأخيرة بنسبة ٢٧ في المائة بينما تزايد عدد السكان الذين يبلغوا من الستين أو أكثر بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا . ومن ثم يمكن القول أن شيلي مستتحول من بلد ذي هيكل سكاني شاب كما كانت في عام ١٩٥٩ عندما كان ٤٧ في المائة من سكانها تحت سن الـ ٢٠ ، إلى بلد ذي هيكل سكاني متقدم في السن بحلول عام ٢٠٢٥ عندما يصبح ٢١ في المائة فقط من مكانتها تحت سن الـ ٢٠ .

إن عدد المسنين في بلادي يتزايد كما تبين الأرقام التي ذكرتها الآن . وهذا يدفعنا إلى أن نأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر المتعلقة بالخصائص الرئيسية للعملية . ونظراً لضخامة هذه الأرقام لا يمكن أن تفسر ظاهرة تقدم السكان في السن فقط باعتبارها عملية بيولوجية تؤثر على الأفراد ، بل يجب أن ينظر إليها على أنها عملية تؤثر على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا وبالتالي باعتبارها أحد المتغيرات الذي يجب مراعاته عند التخطيط للتنمية في بلادنا .

وفي المجال الاقتصادي ، من المتوقع أن يتجلّ التغيير في الهيكل الديمغرافي ، الذي وصفته ، على صعيد الاقتصاد الكلي ، مؤثراً في بعض المتغيرات مثل نقص العرض في مجال توفير العمالة ؛ وزيادة تكلفة القوة البشرية في مجال تكاليف الانتاج ؛ وتغيير وجهة الطلب ككل .

ينبغي كذلك أن نأخذ في الاعتبار أن الشيخوخة على المستوى الفردي تمثل في غالبية البلدان سبباً موضوعياً لل الفقر خاتمة وان المعاشات تصل بشكل عام إلى أدنى مستوى ، وهذه حقيقة لها تأثير مباشر على دخل المتقاعدين .

وبالاضافة إلى ذلك ، إذا أخذنا في الاعتبار مشاكل البطالة التي تواجه قطاع الشباب من مسكننا ، مندرك أنه من الصعب أن نعطي المسنين في المستقبل القريب دورا في الاقتصاد .

وفي المجال الاجتماعي يجب أن ننظر إلى ظاهرة الشيخوخة من ناحية إنسانية ، وأن نأخذ بعين الاعتبار الأفراد ، وتدور أوضاعهم البدنية والاجتماعية ، غالباً وضعهم الهامشي في المجتمع . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مجتمعاتنا لم تتمكن حتى الآن من أن توفر للمسنين دورا في المجتمع يحل محل دورهم كعمال ، وهذا يعني أن المسنين يخسرون هويتهم الاجتماعية ، ويعني أيضاً أن التدهور الذي يصيب الفرد في السن المتقدمة لا يرجع إلى أسباب بيولوجية فقط وإنما هو أيضاً نتيجة للهيكل الاجتماعي الذي يضع قيوداً على قدرة المسنين على موافلة التطور كآدميين .

وفي بلادنا تهتم المنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ، على نحو متزايد بتنفيذ برامج المساعدة والتنمية للسكان المسنين . كما أن الأحزاب السياسية مستعدة لمواجهة مشكلة المسنين . ومع ذلك لا توجد حتى الآن سوى مبادرات قليلة فيما بين القطاعات بشأن هذا الموضوع . ولهذا السبب يرحب المتقاعدون على نحو متزايد في إنشاء هيئات ونظم خاصة بهم حتى يمكنهم العمل معاً لحماية حقوقهم وتحقيق نوعية أفضل من الحياة .

إن الخبرة الواسعة النطاق المتوفرة للبلدان المتقدمة التنمو فيتناول هذا الموضوع يمكن أن تكون لهافائدة كبيرة للبلدان التي يتزايد فيها عدد السكان البالغين . وفي هذا الصدد تعتقد بلادي أنه من المفيد بدرجة كبيرة أن تنشئ في هذا الميدان آليات للمساعدة الفنية تجعل خبرة البلدان المتقدمة التنمو ممتاحة لنا وتسهل الخدمات الاستشارية في تطبيق السياسات . وتعلق بلادي أيضاً أهمية كبيرة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية بزيادة قدرتها على مواجهة مسألة المسنين من سكانها بفاعلية .

ونعتقد أن من بين النجاحات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة في العقد الماضي في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة ، إشارة وعي المجتمع الدولي بأهمية الشيخوخة عن طريق الإعلام وتوفير المعلومات ، ونحن اليوم نتحرك في ميدان آخر ونرحب بالاستراتيجية التي يمكن اتباعها في هذا الميدان . وهي استراتيجية تقدمها لنا منظمتنا عن طريق نشر الأهداف العالمية المتواخدة بشأن الشيخوخة حتى عام ٢٠٠١ .

إننا نعتقد أن بلادنا مستفيد بصفة خاصة من تنفيذ الأهداف العالمية ١ و ٢ وهي : تقديم الدعم للبلدان في وضع الأهداف الوطنية بشأن الشيخوخة ، وتوليد الدعم لدمج المسنين في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية والدولية ، وتوليد الدعم لبرامج الرعاية ومشاركة كبار السن على معيد المجتمع المحلي .

(السيد نافاريني ، هيلين)

نحن نشعر أيضاً أن من المفيد جداً لتعزيز مساعي الترويج لتحقيق الأهداف ٤ و ٥ ، التي تشمل أيضاً تحسين البحوث الخاصة بالشيخوخة المشتركة بين الدول بما في ذلك التوفيق بين الممطلقات والأساليب . ونعتبر تحقيق الأهداف ٦ و ٧ و ٨ أساساً للتصدي لظاهرة الشيخوخة . وبالنسبة لهذه النقطة ، فإننا نقر بالحاجة إلى إنشاء شبكة عالمية المتضمنة الاجتماعية والاقتصادية تتكون من كبار السن المتطوعين . ونشيد بمبادرة تيسير التعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان ، وبفكرة تيسير التعاون الوثيق بين المنظمات المشتركة بين الحكومات المعنية بالشيخوخة .

من جوانب هذا الموضوع الأخرى المثيرة للاهتمام العزلة المتضامنة على معينة الأسرة بين الأجداد والاحفاد ، التي تشاهد في حالات كثيرة ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، حيث يجهل الأولون كلية تجربة الآخرين في الحياة ، والعكس صحيح .

إن بلدنا ملتزم بالتقيد بالتوجيهات الواردة في الأهداف . ومما لا شك فيه أن هذا سيساعدنا أنشاء العقد الشان على تحقيق الأهداف التي حددتها خطة العمل الدولية للشيخوخة .

السيد محمد (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإذكاء) : أود أن أختبر هذه الفرصة لتقديم بتعزيزي وفدي الشابعة من الأعمدة إلى وفد مصر المأمساة الأخيرة التي ألمت بي بلده . يحدونا أمل صادق بأن الذين تضرروا شخصياً بالكارثة يعودون إلى حياتهم الطبيعية بسرعة وأن الظروف ستعود إلى طبيعتها في القريب العاجل .

الشيخوخة قدر ينتظرونها جميعاً . كثيرون منا سيبلغون الشيخوخة بارتياح وسيتمتعون بحياتهم إلى أقصاها ، إلا أنها بالنسبة لآخرين تجربة مؤلمة جسمانياً ونفسياً . وحتى قبل ١٠ سنوات تقريباً ، لم نع مشكلة الشيخوخة الاخنة في التبلور . ولكن منذ انعقاد الجمعية العالمية للشيخوخة في فيينا في عام ١٩٨٢ بدأنا نعي هذه

المشكلة التي تحيط بنا . ووفرت لنا خطة العمل الدولية للشيخوخة ، التي صيغت في الجمعية العالمية للشيخوخة واعتمدتها الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة السابعة والثلاثين ، أساساً جيداً للتصدي لهذه المشكلة ، ويتبغي لنا أن نحاول دراسة وتنفيذ التوصيات الواردة فيها .

(A/47/369) يشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة إلى أن عدد المسنين الإجمالي قد ازداد ، في حين أن عدد الشباب قد تناقص . وتشير الدلائل أيضا إلى أن عدد كبار السن يزداد بمعدل أسرع بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو . وهذا سيؤدي بالضرورة إلى تناقص القوة العاملة والدخل اللازمين لتوفير العناية بالأطفال وبالمسنين ، في حين أن مشاكل جديدة ، لا سيما مشاكل الإعاقة والطلب على الخدمات الطبية ، مستزدادة أيضا .

ويعتقد السيد كوسنزو أن كفاحنا لوضع "قيم معادية للطبيعة" تحل محل القوانين الطبيعية القاسية للطبيعة كفاحنا بمهام ومخاطر جديدة . فقد تحولنا من محايا للطبيعة إلى حماة لها ، والمحصلة النهائية لتجاهنا في تحرير أنفسنا من الطبيعة هو أننا نواجه خطر انفجار سكاني مماثل لما يعتقد أنه حدث في جزيرة أيسنتر قبل آلاف السنين . وفي هذا الانفجار ، سيزداد الطلب على الموارد الطبيعية الشديدة زيادة كبيرة تؤدي إلى اندلاع صراع اجتماعي يبلغ ذروته في إبادة الضعفاء ، ومنهن المسلم به ، إبادة كبار السن .

لقد جعلنا السيد كوستو ندرك أن ما هو طبيعي في المملكة الحيوانية ليس طبيعياً بالنسبة لنا بوصفنا حيوانات اجتماعية ، نظراً لما نتمتع به من عواطف وشفقة ولأننا لا نستطيع أن نعامل المنسين وفقاً لقانون الغاب كما تفعل الحيوانات . بيد أنه بسبب الظروف التي نعمل على إيجادها ببطء ، فإن هذا السلوك قد لا يتسعني تجنبه ، وإن ما حرمته الله قد يصبح مقبولاً .

يقدر الأمين العام أن عدد الذين تتتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً سيصبح ١,٣ مليون البليون في عام ٢٠٢٥ ، وسيعيش نحو ٧٠ في المائة منهم في ما يعرف الآن بالبلدان النامية . لذلك ، فإننا نواجه محنة التحكم في النمو السكاني لتلافي إمكانية الانفجار السكاني ، ومع ذلك فإن المقياس سيغير عن خالق بين عدد الشبان وعد المنسين .

اتخذت بعض البلدان إجراءات قاسية ، ولكنها مفهومة ، لإبطاء تسارع زيادة السكان بإدخال "سياسة طفل واحد" . وقد تنبع هذه السياسة إذا أمكن الإبقاء عليها ، ولكن نظراً لزيادة مدة الحياة المتوقعة ، حذر الخبراء من أن هذه السياسة قد تؤدي أيضاً إلى مشكلة تمثل في أن أطفال "سياسة طفل واحد" سيواجهون ، عندما يبلغون سن الرشد عبء العناية بعدد من المنسين قد يبلغ ستة منسين - من آباءهم وأجدادهم . ويصدق نفس القول على بلدان مجتمعات أخرى حيث لم تشفع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية طبيعياً على إنجاب أكثر من طفل واحد .

الشيخوخة ليست شيئاً يتعين علينا أن تخافه فالمسنون يمكن أن يظلوا منتجين وأن يقدموا الإسهام إلى المجتمع ، وفي المقابل أن يكونوا معتمدين على أنفسهم . بيد أنها بحاجة إلى إيجاد مكان عمل ملائم لها لكي تكون مفیدين عندما يتقدم بها السن ، في حين أنه ينبغي إيجاد برامج وسن تشريعات لتعتني بها عندما يبلغ "سن الضعف" . إن الثقافة الصحية الجيدة وتشجيع العادات الصحية في من مبكر ستساعد على تخفيض عدد الذين يصلون "سن الضعف" ، وتتضمن أن نضع عبئاً أقل على المجتمع عندما يتقدم بها السن . بيد أنه ينبغي لها أن تبدأ هذه الثقافة الآن .

كما أمللت ، فإن ضغوط المجتمعات الحديثة وزيادة تكلفة العيش لابد وأن تعيث مفجلاً من أجل تغيير المعايير المقبولة حالياً للعافية بالمسنين . تقليدياً ، تقدم الأسرة الموسعة الدعم المادي والمعنوي والنفساني . بيد أن التصنيع قدم للأفراد قدرات أكبر من التحرر من الروابط التي تربطهم بأسرهم . وهذا يعني أنه سيأتي يوم تتخلّس فيه الأسرة الموسعة عن مكانها للأسرة الصغيرة ، مع احتمال قوي بأن يتراك المسنون ليعيثوا بأنفسهم .

لم تحدد ماليزيا بعد سياسة مستقلة محددة معنية بالمسنين . فننسج مجتمع لا يزال قوياً ويعتمد على قيمها الاسرية التقليدية ، التي تطورت بحكم العادات والدين ، والتي تركز بقوة على أهمية الرعاية الاجتماعية للمسنين .

ولا تزال الأسرة الموسعة شائعة في ماليزيا ، ويقلل ذلك من آثارشيخوخة السكان . ولم نشهد بعد ظاهرة "الاتخلص من الأجداد" أو الحقيقة الصارخة المتمثلة في المسنين الذين لا مأوى لهم . بيد أننا ندرك أن هذا لا يعني أننا لن نشهد هذه الظاهرة في ماليزيا . فقد تحجب قلة البحوث والمجتمع الذي لا يزال يعد بصورة أساسية مجتمعاً زراعياً الحجم الحقيقي لمشكلة الشيخوخة .

ومن ثم ، فإن الحكومة الماليزية لا تنظر إلى موضوع الشيخوخة باستهانة ، بل إنها تقدر الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لهذا الموضوع . وقد نفذت الحكومة الماليزية قرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٥ إذ أعلنت ١ تشرين الأول / أكتوبر يوماً للمسنين ، وسياسة الشيخوخة في الوقت الراهن هي جزء من السياسة العامة للرفاهية الاجتماعية ، حيث ما زلنا نؤيد الفلسفة التي تقول بأن نظام الأسرة القوية والمرنة يشكل جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب التنمية الاجتماعية . وتتمثل أهداف هذه السياسة في بناء مجتمع وحضارة يواجهان باهتمام بالغ الإشار المترتبة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة المتعقد .

وقد عززت خطة المنظور العام الثانية لماليزيا ، والتي تتضمن السياسة الانهائية الجديدة التي تهدف إلى أن تكتسب ماليزيا مركز الدولة المتقدمة النمو فـي موعد أقصاه عام ٢٠٢٠ ، الأسس التي تقوم عليها دولة ذات مجتمع يكرس الرعاية ، وقد عرّف رئيس وزراء ماليزيا المجتمع الذي يكرس الرعاية بأنه نظام اجتماعي الأخلاقي فيه لل المجتمع على الفرد ورفاهية الشعب فيه لا تعتمد على الدولة أو الفرد ، بل على نظام أسري قوي ومرن . وعرف أيضاً بناء المجتمع الذي يكرس الرعاية بأنه يمثل واحداً من تسعة تحديات أساسية يتبغى لماليزيا أن تتصدى لها كيما تحقق هدف اكتساب مركز الدولة المتقدمة النمو .

وتتوخى خطة المنظور العام الثانية لماليزيا أن يعتمد التقدم الاجتماعي والاقتصادي السريع بصورة أساسية على الأسرة التي تضطلع بدور هام باعتبارها عنصراً فاعلاً للتنمية والتغيير البناء للمجتمع ، وفي نفس الوقت ، يجب أن تحقق طموحات

الاسرة والاضطلاع بالتزاماتها ، وأن تشجع الاسرة على بذل وغ مستويات أعلى بغية تحقيق ذلك حياة حسنة النوعية تسودها السعادة والاستقرار وكفالة حياة حسنة النوعية للأجيال المقبلة ، وبغية تحقيق هذا الهدف ، سوف تمنح الاولوية لاعداد سياسة وطنية بشأن الاسرة توفر اطاراً لمياغة السياسات "التي تراعي حسامية الاسرة" وتنفيذها ، وتحديث الوسائل السليمة للتتصدي لمجموعة متنوعة من المشاكل المحددة التي تتعلق بالامرأة باعتبارها وحدة ، بما في ذلك رفاهة المسنين .

وعندما يجيء الوقت الذي يتعمّن علينا فيه أن نضع سياسة وطنية محددة لمالزيا بشأن الشيخوخة ، فسوف نأخذ في الاعتبار الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة حتى هذا التاريخ . وسوف تسهل مهمتنا التوصيات الـ ٦٢ الواردة في خطة العمل الدولية للشيخوخة الصادرة في عام ١٩٨٢ . وربما يحدث ذلك ، فإننا سوف نولّي الاعتبار اللازم للنشاط العملية الشهري ، التي تتضمنها استراتيجية الاهداف العالمية بشأن الشيخوخة لعام ٢٠٠١ المقترنة من الأمين العام والواردة في الوثيقة A/47/339 ، في تحقيق هدف اقامة مجتمع يكرس الرعاية . إن الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام اقتراح منطقي ، لا سيما وأنه يجعل العالم يركز على هذه المشكلة استعداداً لمواجهة مهام المستقبل . ومن هذا المنطلق ، أؤمن بأننا يمكن أن نشجع رعاية المسنين ونزيّن الاهتمام بهم بأن ندرج موضوع الشيخوخة في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المقترن بالمستوى الاجتماعي .

السيد خليل (الجمهورية العربية السورية) : إنه لمن دواعي السرور

أن أتشرف، بالوقوف بينكم ممثلاً للم الجمهورية العربية السورية للمشاركة في اجتماع الدورة السابعة والأربعين للمجمعية العامة لاعتماد خطة العمل الدولية بشان الشيخوخة والرامية إلى ضمان الرعاية الالزامية لهذه الفئة من الاشخاص الذين بذلوا الجهد والعمل من أجل تنشئة الأجيال التي تقوم بخدمة المجتمع والانسانية جموعاً ، فاستحقوا بذلك كل تقدير واحترام وتكرير .

وفي هذه المناسبة لا يسعني إلا أن أعبر لكم عن تقديرني للجهود التي بذلت لوضع خطة العمل التي نجتمع من أجل اقرارها متمنياً أن تكمل أعمالنا بالنجاح لصالح الانسانية وبشكل خاص فئات المشرسين منها . كما أتمنى أربح بتقرير الأمين العام حول تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وبما ورد في التقرير من استنتاجات وتصويمات هامة .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لاعرض بایجاز وضع المشرسين في بلادنا ، الجمهورية العربية السورية ، وأن أعطيكم صورة سريعة عن الجهد الذي تبذلها الدولة من أجل رعايتهم ، انطلاقاً من تعريف المسن بأنه المواطن الذي تجاوز الستين من العمر ، والذي أصبح رمياً خارج قوة العمل حسبما تقتضي بعض أحكام قانون الاستخدام والعمل في بلادنا .

إن نسبة عدد المشرسين في سوريا هي ٦,٤٠ من مجموع السكان . وإذا كثنا نستطيع القول بأن ما يعاني منه المتقدم في السن في أي مجتمع لا يختلف إلا في بعض الفوارق الناجمة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع ، فيإن واقع الأمارة في الجمهورية العربية السورية كما هو في البلدان العربية يقوم على التراحم والاحترام والبر والاحسان مما يجعل واجبات الرعاية للمتقدمين في السن تقع في الدرجة الأولى على عاتق أفراد أسرته ، ويليه ذلك في المسؤولية المؤسسات الاجتماعية المعنية بهذه الفئة من المواطنين ثم الدولة .

(السيد خليل ، الجمهورية
العربية السورية)

والواقع أن غالبية المؤسسات الخاصة التي قامت في بلادنا ترمي في الأصل إلى تقديم الرعاية الصحية قبل الاجتماعية ، وتجعل من أهدافها رعاية المسنين والعجزة . وبما كان مفيداً أن نذكر أن عدد الجمعيات الخاصة المهتمة بالرعاية الاجتماعية في سوريا هو ٥٠٥ جمعيات خيرية واجتماعية مختلفة الأغراض . كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المشرفة على هذه الجمعيات من النواحي الإدارية والمالية والفنية ، وتقدم لها المساعدات الممكنة سنوياً تدعيمًا لجهودها في هذا المجال . وهناك مؤستان حكوميتان لرعاية المسنين في كل من دمشق وحلب تقدمان الرعاية الكاملة من صحية وغذائية واجتماعية للمسنين .

كما أن الدولة مستنحو نحوا جديدا في إعادة النظر في التشريعات الضرورية لرعاية المتقدمين في السن ، بما يضمن لهم العيش اللائق ويتيح لهم الالهام في العمل والاستغادة من جهودهم بما يتناسب مع كفاءاتهم وخبراتهم وامكاناتهم المتوفرة .

ولابد من الاشارة هنا الى أن القانون الأساسي للعاملين في الدولة تضمن أحكاما خامدة أتاحت الاستفادة من خدمات من يبلغ الستين من العمر عن طريق تمديد خدمتهم حتى سن الخامسة والستين والتعاقد مع الخبراء والمختصين منهم بما يزيد على هذه السن أيضا ، وبما يزيد على جداول الأجرور فيما إذا كانت هناك حاجة للاستفادة من خبرتهم واحتقارهم .

ولابد لي أن أشير إلى أن الدولة قد شرعت بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الذي صدر عام ١٩٥٩ والذي لا تزال أحكامه مطبقة والى أنها أعدت مشروع قانون جديد راعى موضوع تأمين الشيخوخة تأمينا شاملأ لجميع العمال وبما يحقق زيادة فرص استحقاق معاش الشيخوخة إلى من الخامسة والستين .

ويتضمن مشروع القانون الجديد الآتف الذكر تأمين الرعاية الاجتماعية لاصحاب المعاشات وانشاء دور للرعاية الاجتماعية لهم في حالة عدم وجود صلات عائلية ترعاهم؛ بحيث تشمل هذه الرعاية الاقامة الكاملة بما فيها السكن والمأكل والمشرب وتوفير الوسائل الثقافية والترفيهية والرحلات والاقامة في المصايف والمشافي.

كما راعى المشروع وضع المرأة العاملة بحيث تستطيع ترك الخدمة في سن تقل عن من الرجل مع المساواة في كامل الحقوق .

هذه لمحه موجزة عن وضع المسنين في الجمهوريه العربيه السوريه وأشكال الرعاية التي تقدم لهم ، وما ت العمل الدولة من أجل تطويرها وتحسينها وتعديل احكامها .

ولا يسعني في الختام الا أن أكرر شكري واعتزازي لوجودي بينكم وتقدير حكومة
بلادى للجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، لنرفع سويا رعاية الشيخوخة والعمل من أجل
اتاحة الفرص الملائمة لدمج المسنين بالمجتمع واشراكهم في بنائه وتنميته وتقديم
ما يستحقونه من تقدير وتكريم .

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

من مركز المراقب للمنظمة الدولية للهجرة في الجمعية العامة : مشروع القرار
 . (A/47/L.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية مشروع
 القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.6

وأعط الكلمة لممثل السويد ليقوم بعرض مشروع القرار .

السيد أوسفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) إنه لمن دواعي سوري أن أقوم بعرض مشروع القرار A/47/L.6 ، الخاص بمنع مركز المراقب للمنظمة الدولية للهجرة في الجمعية العامة . وهذا الإجراء الراهن هو نتيجة مقرر اتخذه مجلس إدارة المنظمة الدولية للهجرة طلب فيه من رئيسه آنذاك السفير السويدي في جنيف السيد لارس أنيل ، أن يقوم بإجراء مشاورات بشأن هذا الأمر .

إن مشروع القرار المعروض علينا مقدم من جانب ٧٠ بلدا تقريرا يمثلون جميع مناطق العالم . وبالإضافة إلى البلدان الـ ٥١ الواردة اسماؤها على مشروع القرار ، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية : الأردن ، البانيا ، باراغواي ، باكستان ، بلغاريا ، بوليفيا ، الرأس الأخضر ، سان تومي وبرينسيبي ، سان مارينو ، السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، غينيا بيساو ، الفلبين ، كوستاريكا ، مالسي ، هندوراس ويعتبر هذا العدد الكبير المشارك في تقديم مشروع القرار عن مدى اتساع نطاق عضوية المنظمة الدولية للهجرة . وتضم هذه المنظمة ثمانين وسبعين دولة عضوا من أعضاء الأمم المتحدة ، إما بصفة أعضاء فيها أو مراقبين . وتصل انشطتها - بالمثل - إلى كل منطقة في العالم .

لقد أنشئت منظمة الهجرة الدولية في عام ١٩٥١ بوصفها لجنة حكومية دولية للهجرة الأوروبية . وقد وسعت نطاق انشطتها منذ ذلك الحين وتطورت حتى أصبحت منظمة عالمية شاملة حقا . وقد اعتمد اسمها الحالي في عام ١٩٨٩ ومقرها في جنيف .

إن الهدف الحالي للمنظمة هو أن تكفل هجرة منتظمة للأشخاص الذين يحتاجون إلى خدماتها . وقد يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين ولاجئين ونازحين سواء داخلياً أو خارجياً . كما تتطلع منظمة الهجرة الدولية ببرامج ترمي إلى نقل موارد بشرية مؤهلة ، يشار إليها أحياناً على أنها هجرة من أجل التنمية . وهي تعزز التعاون التقني وتستخدم كمحفل دولي لمناقشة قضايا الهجرة فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . كما أنها تمد الدول الأعضاء والمراقبين بآلية يمكن من خلالها تنسيق الأنشطة المتعلقة بالهجرة .

وتتعاون منظمة الهجرة الدولية تعاوناً وثيقاً مع العديد من أجهزة منظومة الأمم المتحدة . ويشارك خبراؤها في الإعداد لمؤتمر عام ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية ، حيث ستكون مسألة الهجرة ، بلا شك ، من المسائل ذات الأولوية على جدول أعماله .

لقد وجهت لجنة حقوق الإنسان الدعوة إلى منظمة الهجرة الدولية لمشاركة في الدراسة الخاصة بالأشخاص المشردين داخلياً . وهي تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعاوناً وثيقاً في إعادة التوطين الطوعية الجارية في جنوب إفريقيا وأفغانستان .

كما شارك هذه المنظمة مشاركة كاملة في تنفيذ خطة العمل الشاملة من أجل اللاجئين في منطقة الهند الصينية ، وهي تعمل مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في كمبوديا ومع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة .

كل هذه المجهودات تسهم ، بلا شك ، في توجيه الدعوة الدائمة المعرب عنها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ، إلى المنظمة لحضور اجتماعات التنسيق التي تعدهما إدارة الشؤون الإنسانية .

إن حضور منظمة الهجرة الدولية كمراقب في مداولات الجمعية العامة سيسمح في تحقيق تنسيق وتوزيع أفضل للعمل في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى تخصيص الموارد بأسلوب بالغ الفاعلية .

لقد أعربت المنظمة المذكورة عن رغبتها في تكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة .
ويقترح مشروع القرار المطروح علينا أن تقرر الجمعية العامة دعوة المنظمة الدولية
للهجرة إلى الاشتراك في دوراتها وأعمالها بصفة مراقب ، وتطلب إلى الأمين العام
اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع القرار الحالي .
وإنني على ثقة من أن الجمعية العامة ستجد من الملائم الموافقة على هذا
الطلب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الان في مشروع

القرار A/47/L.6

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.6 . (القرار ٤٤٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠